

العدد السادس

دراسات في الإسلام

الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

إبراهيم محمد إسماعيل



0195017

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina

Bibliotheca Alexandrina

يُصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
بوزارة الأوقاف

دراسات في الإسلام

يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
بوزارة الأوقاف

الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

أبدراهيم محمد إسماعيل

(٦)

السنة الأولى

١٥ من المحرم ١٣٨١ هـ

٢٨ من يونيو ١٩٦١ م

يشرف على إصدارها
مجلد توفيق عويضة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
”إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ“
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مقدمـة

الحمد لله رب العالمين • الرحمن الرحيم • مالك يوم الدين •
والصلاة والسلام على الرحمة المهداة • والنبي المصطفى محمد
أبن عبد الله ، خاتم المرسلين ، وقدوة المشرعين •

وبعد ..

فان السر في اختياري هذا الموضوع مجالا للبحث ، ولتقديمه
في هذه الفترة انما يرجع الى عاملين مهمين : -

**أما أولهما فهو نوع من التجاوب لصدى الدعوة المخلصة التي
بلورت موقفنا من السلوك الكبري وتضارب اتجاهاتها وسياساتها
- في صورة حيادية ، تنفر من الانحياز الى أى من تلك الجوانب الا
تلبية لنداء الصالح الانساني العام الذي يمليه ايمان بالواجب يقم
في سبيل الحصول على حق الحرية والعدالة والمساواة •**

ولم يكن متوقعا أبدا أن يقابل هذا النداء بالاستسلام والقبول
من هذه الدول الكبرى ، التي تتحكم في مصير العالم في هذا الزمان
فقامت ببث الدعايات ، ونشر الأراجيف ، محاولة الوقوف في وجه
هذه الدعوة وصرف الانظار عنها بحجة أن تحقيق هذا من رابع

المستحيلات ، ولا يمكن لدولة ما أن تقف بعيدا عن السير في ركاب واحدة من الكتلتين الكبيرتين المسيطرتين على العالم ، واللتين تقودانه في هذه الآونة الى ما يحقق لكل منهما أحلاما وأمانى تسيطر على خيالات حفنة من الاستعماريين ، ولذا فواجب كل فرد - لينال رضى أى منهما - أن يتقبل ما تدين به من مبادئ ومثل وآراء ويتخلص من كل ماعدا ذلك غير آسف ولا نادم .

ولما كنا نحن - العرب - المعنيين بذلك ، كان علينا أن نناقش هذه الدعوى ممثلة في بحث النظم والافكار التى يدعوننا الى اعتناقها والايمان بها ، ناظرين اليها من خلال واقعها العملى ونتائج تطبيقها ، ثم نقارنها بما يريدوننا أن نتخلى عنه .

وبهذا يمكن أن تصدر نداءاتنا عن وعى بها ، وثقة من صحتها وايمان بمؤازرتها للواقع ، ومساندتها اياه .

أما العامل الثانى : فيرجع الى رغبتى فى بيان تلك الحقيقة التى غابت عن الكثيرين أو تغاضوا هم عنها .

تلك هى « توضيح القيمة الذاتية لمصدر التشريع الاسلامى »

حقيقة ان قيمة هذا المصدر فى غنى عن التوضيح ، الا أن هناك من البذور الشريرة الكثير ، مما أنبت الاشواك فى سبيل باحثينا ، وكادت هذه الترهات تطفى على الحقيقة ، وتسير بنا فى تيسارات جارفة ، تنسينا حقيقتنا ، وتمسخ صورتنا بعد أن تبدد عماد وجودنا .

ان الله - رب الجميع ، والغنى عن الجميع ، والمستعلى على الجميع - يحدد الخير بما يكفل مصلحة الجميع ، ويخطط له الطريق

**الميسر للجميع ، ويحدد الجزاء على فعله وتركه بما يناسب أثر هذا
الخير في صالح الجميع .**

فإن الله ليس صاحب غرض ، وليس واقعا تحت تأثير ما ، بل
انه فوق ذلك كله يعلم طبائع البشر ونوازعهم ، فلا يعزب عنه مثقال
ذرة في الارض ولا في السماء .

ولهذا فكل مايخططه من نظم وقوانين ، لايمكن بحال الا أن
يطابق واقع هذه الطبيعة ، ويلائمها كل الملاءمة ، من فعل الخير ، ومن
تجنب الضرر الذي نهى عنه .

وعلى العكس من ذلك «الانسان» حين يشرع ، أو يضع للحياة
نظاما فهو محدود بالبيئة والوراثة وما يكتنفهما من مفارقات توجه
الفرد وتقوده ، محدود بنوع الثقافة والمعرفة ، فكل انتاجه يسير
في الاطار الذي ترسمه له ثقافته تلك وتخطه معرفته .

واذا كان الانسان محدودا بهذه الظروف ، تنعكس في سلوكه
وتبدو واضحة جلية في تفكيره ، تسير معه في كل مراحل حياته ،
فاذا شرع فهو انما يصدر في تشريعه عن تلك المؤثرات ، ويترسمها
في كل خطوة من خطوات نظرياته ومبادئه .

**ولهذا كان الفارق شاسعا بين ما يأتي به الله وبين ما يأتي به
الانسان ولم يكن هذا الامر في حاجة الى تبين وتوضيح ، ولكن كثرة
الابواق والدعايات سترت الحقائق ، وأخفت البديهيات ، فخدع أناس
بها ، وساروا وراءها يهتفون بها ويصفقون لها .**

وسوف أتناول في بحثي هذا مذهبين وضعيين ، يعتبران في

هذه الآونة أقوى المذاهب الوضعية ، وأكثرها أنصارا ، وأوسعها انتشارا (الرأسمالية والشيوعية) .

لا لا قارنهما بالاسلام ، فهو أكرم وأسمى (بوضوحه وخلود مبادئه وغنائها بما يسعد المجتمع البشرى ، بل والكائنات عامة) من أن يقارن به أى مذهب مهما بدا لبعض العقول كماله وتحقيقه لسعادة الانسان .

وانما هو لون من العرض المبسط لازالة شبهات وإهية وأوهام مسيطرة زكاهها جهل بالاسلام ، وبعد عن واقع التطبيقى ، وعلى هذا فسوف أعرض كل مذهب على حدة ، ثم أذيله بالماخذ التى تلاحظ فيه، معالجا هذه الماخذ بما يحورها أو يؤكدتها حسب الأدلة والبراهين المستقاة من الواقع العملى .

والله أستأل الهداية والتوفيق .

المؤلف

مراحل البحث

الراسماليه :

نشأتها

النظرية العامة للنظام الراسمالي الجديد
مبادئ النظام الراسمالي الجديد
الراسمالية في مجال التطبيق العملي

الشيوعيه :

نشأتها

النظرية العامة للنظام الشيوعي
مبادئ النظام الشيوعي
الشيوعية والعقل
الشيوعية في مجال التطبيق العملي

الاسلام :

نشأته

نظرية الاسلام العامة في الاقتصاد
مبادئ الاقتصاد الاسلامي
شبهات

خاتمه

الرأسمالية

نشأتها : هناك في أوروبا ، وفي القرن الخامس الميلادي أثر انقراض الامبراطورية الرومية الغربية - نشأ النظام « الاقطاعي » وآزرتة الكنيسة المسيحية الناطقة باسم الاله ، دون أن يكون عندها في الحقيقة قانون الهى أو مبادئ ارشادية محكمة ، كانت حديثة العهد بأوروبا ، فكان أن تعاونت مع هذا النظام الاقطاعي ، فألبست كل خطوة من خطواته ثوب الاوامر الالهية المقدسة .

وفي الفترة بين قرني الرابع عشر والسادس عشر - فترة الانتقال من الدور المتوسط الى الدور الجديد من تاريخ أوروبا - في هذه الفترة ، انقشعت كل ناحية من نواحي الحياة الغربية ، وبدأ يتدرج مركز الثروة والقوة والمدنية، متحولاً عن الولايات والاقطاعات الى المدن الكبيرة ، وكان على رأس هذه الحركة جماعة التجار والمرابون وأهل الحرف والصناعات البورجوازيون الذين انتفعوا من فرص الرقى هذه ، وكانوا يسكنون المدن والخواضر ، ويختلفون الى الخارج ، وكانوا أول المواجهين لتيار الثروة الوارد الى بلادهم من الخارج على الأقل مما دفعهم بكل قواه الى محاولة التغيير والرقى ، ولكن كيف ذلك والعقبة الكثود في طريقهم تتمثل في النظم والقوانين الكنيسية التي ساندت الاقطاعيين .

ولهذا نشبت المعركة طاحنة بين الفريقين ، كانت حرباً شاملة لجميع ميادين الحياة الاجتماعية ، وكانت الجولة للنظام الجديد صاحب نظريات (الحرية والتجدد والمسامحة وسعة الصدر) في كل شعبة

من شعب الحياة ، دينية أو فلسفية أو سياسية أو اقتصادية . . الخ
هذه الشعب

أرادوا بهذه النظريات ازالة كل عقبة ، فى سبيل الرجل الحر
المجدد ، فأصبحت الطبقتان على طرفى نقيض ، فحرية البرجوازية
تذهب بهم الى غاية ، وضيق نظر الكنيسة الاقطاعية تسوقهم الى غاية
أخرى ، فاستشعر كل منهم روح العدا ، وعملت الاثرة فى نفسيتهم
عملها . . طائفة تستغل اسم الله والدين والاخلاق فى سبيل دفاعها
عن العقائد الملفقة . والحقوق القاهرة الغاشمة القديمة ، وأخرى
تستغل الحرية والمسامحة فى زعزعة ما كان فى الديانة الاخلاق من
حقائق ، فابتدعوا النظرية القائلة : بأن لا حاجة الى مراعاة المبادئ
الخلقية فى الحصول على الاغراض والمصالح .

ثم نحتوا أصنام الاقليمية بأزاء الكنيسة الاقطاعية ، تلك
البذرة الشريرة اللعينة التى أثمرت الحروب والمناوءات فى هذا الحين ،
وأنشأوا لأول مرة فكرة جواز الربا الذى اجمع المفكرون منذ أقدم
العصور على تحريمه ومنعه ، ليس التوراة والقرآن فحسب ، بل كان
أرسطو وافلاطون يحرمانه أيضا ، وقوانين اليونان والروم حظرت
ونعت عنه .

انتزع البرجوازيون هذه الحقوق من يد الكنيسة الاقطاعية
باسم الحرية والمسامحة ولما تم لهم ذلك ، استأثروا بها دون سواهم
وهم مازالوا فى نشوة النصر .

نسوا أن فى الشعب طبقة أخرى دونهم ذاقت الويلات
والشدائد على يد الاقطاع فمن حقها اليوم أن تنال نصيبها من ثمرات
هذا النظام الحر الجديد ، ولا أدري أين ذهبت حريتهم وتسامحهم
هكذا سريعا ، فمثلا عندما تأسست فى انجلترا حكومة على النظام

البرلماني ، وانتقل نظام السيادة الحقيقية في إنز-مان من الشيوخ الى العوام استأثر البرجوازيون أصحاب الحرية والمسامحة وسعة الصدر ، استأثروا بالسلطة كلها ، ونسوا - عندما أبوا أن يعطوا الجمهور حقهم في التصويت - نفس الحجج التي نالوا بها هم حق التصويت لانفسهم .

ارتفعت الدرجة الحرارية في هذا الانقلاب على أثر الانقلاب الصناعي باختراع الآلة في القرن الثامن عشر ، فقد اتسع نطاق الانتاج واعداد المواد الخام ، واستهلاك المصنوعات بشكل لم يكن ليخطر على بال . وكان أن تحينت الفرصة طبقت «البورثروا» التي كانت بيدها الصناعة والتجارة والثروة والسيطرة على العلم والادب . تحينت الفرصة هذه الطبقة ، استأثرت بكل ما جاءت به الاختراعات العلمية الحديثة ، وأخذت توسع في مناطق النفوذ والسيطرة ، تلك العقبة هي الثالوث المؤتلف من (ملوك الولايات القومية التي أنتجتها الحركة الثانية ، ويدعون التمتع بسلطة الهية موهوبة وأمراء النظام الاقطاعي وأغنيآؤه ، ورجال الكنيسة القومية) فكان التباغض والتطاحن الدائم بين هاتين الطائفتين .

ثم تسليح مذهب الحرية والتجدد مرة ثانية بسلاح جديد هو : «التحرر من كل شيء اقتصاديا ، والاتجاه للنظام الجمهوري سياسيا والتحرر الفردي مدنيا واجتماعيا وأديبا وأخلاقيا» .

بل انهم طالبوا بتضييق سلطة الحكومة سياسيا الى أقصى حد ممكن ، وتمتع الفرد بأوسع مايمكن من الحرية ، فالحكومة ماهي الا وكالة تعنى بإقامة العدل بين الافراد ، وتمنعهم من تدخل بعضهم في حدود بعض ، وتحافظ على الحرية الفردية .

كما طالبوا بأن تدور رحا الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفق جهود الافراد وأعمالهم وأفكارهم وآرائهم الفردية ، أما الحكومة فلا

حاجة الى تدخلها في شئون الافراد، لا باعتبارها عاملة ، ولا باعتبارها زعيمة .

وهكذا غالى هؤلاء ، واستنفدوا كل جهد في رفع كلمة الحرية والتسامح والاباحية الفردية .

كان هذا النظام الاقتصادي المبنى على النظرية المطلقة للاقتصاد الحر - هو آخر تطورات تلك الحركة ، وهو ما اصطلح على تسميته بـ «النظام الرأسمالى الجديد» .

النظرية العامة للنظام الرأسمالى الجديد

ان نظرية النظام الرأسمالى الجديد ، ترجع بجنورها الى نظرية «جون لوك» فى نشوء المجتمع وأصل الدولة ، وهى مبنية فى قولهم: انه لا يحق للكنيسة ولا للدولة ولا للمجتمع ان يقوم فى وجه سعى الفرد للارتقاء والانتفاع ، وانه ينبغى ان تكون الحرية التامة متيسرة لكل فرد من الافراد حتى يتمكن من استعمال قواه ومواهبه وكفاءاته حسب ميوله ويتقدم الى الامام حسب ما يستطيع ويقدر ، بل لا يمكن ان تسلى الى صالح المجتمع نفسه خدمة حقيقية ، الا بان يتمتع كل فرد من افراده بحرية غير محدودة فى كل شعبة من شعب الحياة ، وفى كل طريق من طرق العمل ، ومن كل قيد من القيود الرسمية والدينية والخلقية والقانونية والاجتماعية .

فهى تقرر الملكية الخاصة بالحرية ، وتعتبرها جزءا أساسيا منها ودليلا عليها ، بل مسورا لها ، وذلك لان الانسان ولد فى حالة طبيعية ومعه حقوق أساسية هى (الحياة والحرية والملكية) ، والدولة ليست الا نتيجة لتعاقد جرى بين الناس لايجاد وسيلة جماعية لخدمة هذه الحقوق وحمايتها ، فكل سلطة تعيد عن ذلك العقد باطلة ، يحق للفرد الخروج عليها ، دفاعا عن حرياته وحقوقه الاصلية .

مبادئ النظام الرأسمالى الجديد

على ضوء هذه النظرة الى الفرد والمجتمع والحقوق ، استخلص الاقتصاديون الرأسماليون مبادئ النظام الرأسمالى الجديد ، مبنية فى النقاط التالية : -

١ - **للفرد الحق في الملكية الشخصية :** - وهذا الحق يتناول كل شيء ، فيشمل ما يستعمله وينتفع منه بنفسه كالملابس والأثاث والمراكب والماشية ، كما يشمل تلك الأدوات والمرافق المنتجة لمختلف الأشياء الاستهلاكية ، كالمكينات والآلات والأراضي والمواد الخام .

٢ - **للفرد الحق في حرية السعي :** - فلأفراد الحرية في استعمال الوسائل التي يملكونها في أي ميدان من ميادين العمل ، وما ينتجه ذلك لا يكون إلا لهم أو عليهم فلا ينبغي تقييدهم في شيء من المنافع ، كما أنهم يتحملون الخسائر ، ولهم الحرية في قبول الشروط والتبعات التي يرتضونها في متاجرتهم ومصانعهم ، وفي وضع اللوائح والنظم كما وأنهم أحرار في توسيع الإنتاج وبيعها بما شاءوا من الثمن ، واستخدام ما شاءوا من عدد الرجال ، أجرة أو مشاهرة .

وينبغي أن تتم المعاملات بين البائع والمشتري ، والأجير والمستأجر والخادم والسيد بالحرية الكاملة فيما يتعلق بالتجارة أو الصناعة ، ويجب أن ينفذ فيهم كل ما اتفقوا عليه فيما بينهم من الشروط .

٣ - **المنفعة الذاتية هي الدافع إلى العمل :** - فالنظام الرأسمالي يعتمد في إنتاج المرافق الاستهلاكية وترقيتها على طمع الأفراد في منافعهم الشخصية، وهو أمر فطري عليه الإنسان يدفعه إلى بذل السعي والجهد في أعماله .

يقول المحبسون للنظام الرأسمالي :- «انه لا يمكن أن يوجد في الحياة الانسانية دافع إلى العمل أحسن من هذا ، بل ولا غيره ، فعلى قدر ما تقل من فرص المنفعة الذاتية من عمل الإنسان ، تفر هيمته ،

ويقل فيه جهده وسعيه، وأما إذا جعلت باب المنفعة مفتوحاً، واکثرت من فرص الرقى الذاتى ، ليكسب كل فرد ما يقدر على كسبه بسعيه وجهده ، فهناك تجد كل فرد يكدر ويجتهد بنفسه ليأتى من العمل أكثر وأحسن ما يستطيعه، وهكذا يزداد الانتاج بنفسه ويعلو ويرتفع مستواه وتستمر سائر الوسائل الممكنة تستعمل ، وتتسع للادوات المنتجة دائرة استهلاكها اتساعاً على اتساعها ، ويكفل دافع المنفعة الشخصية وحده - لينال من الافراد للمصلحة الجماعية - خدمة لا يمكن أن يسدوها اليها بطريقة أخرى غيرها .

٤ - المنافسة بين الافراد : - يقول أنصار النظام الرأسمالى :
«ان هذه المنافسة هي التى تحول دون أن تتجاوز أثره الافراد، وحبهم لذواتهم عن حدودها فى الاقتصاد الحر ، وهى التى تقيم بينهم الاتزان والاعتدال . وذلك ما قد ضمنت به الطبيعة بنفسها ، فانه اذا كان فى السوق الحرة عدد كثير من الذين ينتجون شيئاً واحداً ، وكذلك من التجار والمشتريين فلا بد أن يتعين لقيمة السلع معيار متناسب كما بينهم من المنافسة ، فلا تتجاوز منفعة الافراد عن حدودها المشروعة ولا تقل عنها الا فى أحوال شاذة مؤقتة .

وكذلك لا يزال الاجراء والمستأجرون يقيمون لجمعالاتهم ومشاهراتهم معياراً متزناً بأنفسهم ، بفضل المنافسة بينهم ، بشرط أن تكون هذه المنافسة بينهم حرة عامة غير مضيقة بنوع من الاحتكار

٥ - الفرق بين الاجير والمستأجر : - ان رجال كل مؤسسة تجارية فى ظل النظام الرأسمالى ينقسمون الى قسمين : -

(أ) الملاك المنشئون للتجارة أو الصناعة ، والمديرون لها والمتحملون على عواتقهم مسئولية المنفعة والخسارة فى كل حال .
(ب) المستخدمون الذين لاعلاقة لهم بالمنفعة أو الخسارة فى

قليل أو كثير ، وإنما يصرفون أوقاتهم وجهودهم ومواهبهم في هذا العمل نظير جعل معين .

يقول المدافعون عن هذا النظام :- « إن هذه الصورة للمعاملة تقضي بنفسها أن منفعة التجارة أو الصناعة - بموجب العدل والنصفه - إنما يستحقها من يتحمل خسارتها ، ويعرض نفسه لتحمل الاخطار أما الاجير ، فلا ريب أنه يستحق جعيلته المشروعة ، التي تتعين في السوق بالمعروف ، على حسب نوع عمله وكميته ، فلا لهذه الجعيلة أن تزيد بحجة أن التجارة أو الصناعة رابحة ولا تنقص بحجة الخسارة أن عمل الاجير يجعله مستحقا لأجرته المتعينة في كل حال ، وهذا الاجر وهذه الجعالات ، لا تزيد ولا تنقص الا حسب ذلك القانون القطري الذي به تنخفض أو ترتفع قيمة كل السلع والبضائع في السوق (قانون العرض والطلب) ، فإن قل المستأجرون ، وكثر البراغبون في العمل فلا بد أن تنقص الاجرة بنفسها ، وإن قل الأجراء وكثر المستأجرون ، فلا بد وأن تزيد الاجرة ولا بد أن يشعر العامل التشنيط بالفارق بينه وبين الحامل ، فيستميله صاحبة العمل الى نفسه ، ويعمل على كسب رضاه بالانعام عليه وترقيته ، وكذلك يجد العامل ويكد في سبيل الاجادة في عمله ، وترقيته على حسب ما ينال من الاجرة فيكون مما يوده الملاك والمستأجرون أن ينفقوا قليلا ويربحوا كثيرا ، فيميلون طبعاً الى الاقلال في الاجرة ، وبالجانب الآخر يكون مما يوده الاجراء والعمال أن تنسد حاجاتهم بأكثر رخاء ورفاهية ويرتفع مستوى معيشتهم شيئاً فشيئاً ، فهم دائماً متطلعون الى الاستكثار من أجرتهم ، فمن الطبيعي أن ينشأ بهذا التضاد نوع من المشاكسة والمخاربة بين الاجراء والمستأجرين . . . الا أن الاجور لا يزال قدر منها يتعين بدافع الفطرة ويرضى به كل من الفريقين بالتفاعل بينهما ، وذلك كما يكون في كل شأن من شئون الدنيا .

٦ - التعويل على الاسباب النظرية للارتقاء :- يقولون : - أنه

إذا كان الربح في التجارة كله يتوقف على قلة رأس المال وكثرة الانتاج ، فان مصلحة التاجر الذاتية نفسها تظل تضطره الى أن يختار - للاستثمار في انتاجه - أحدث وأحسن الطرق العلمية ويتعهد آلاته وماكيناته بالاصلاح والتنظيف ، ويقتنى المواد الخام على كمية وافية بثمان قليل ، ولا ينفك يعمل فكره ورويته في ترقية طرق تجارته وصناعته ، وهكذا يظل يتحقق كل ذلك ويتم بطبيعة الاقتصاد الحر ، وما يكتنفه من الملبسات المخصوصة من غير تدخل خارجي أو حيلة متصنع ، ولا تزال القوانين الفطرية تستخدم جهود الافراد ، ومساعي الطوائف الانفرادية ، وتنتفع منها في الترقية والرفاهية الجماعية مما لا يمكن أن يتم بتدبير اجتماعي على الوجه المراد فان هذا تدبير فطري لا ينفك قائما بعمله من حيث لا يشعر به أحد .

٧ - علم تدخل الدولة : - يقولون أيضا : - انه لا يمكن أن يتم العمل على الفلاح والرخاء الاجتماعي على أحسن وجه حسب المبادئ المذكورة الا اذا كان الافراد أحرارا في أعمالهم من غير ما ضغط ولا تقييد ، وقد وضعت الفطرة في القوانين الاقتصادية تلاؤما بحيث أنها اذا عملت - جميعا - متحدة متعاونة ، انتجت خير الناس أفرادا وجماعات أجمعين ، مع أنه لا يعمل ويسعى كل فرد الا في منفعة الذاتية ، كما تقدم بيان ذلك .

من الطبيعي أن الافراد كلما تراءى لهم جزاء أعمالهم وجهودهم في صورة المنافع الشاملة غير المحدودة ، بذلوا كل ما أوتوا من قواهم ومواهبهم ليقتنوا أكثر ما يقدرون على اقتنائه من الثروة والاموال ، مما يكفل للجميع أن يصنع لهم من المنتجات والمصنوعات أحسنها وأكثرها ، واذا فصلت المنافسة العامة بين التجار والصناع والمهنيين للمواد الخام في السوق الحرة ، اعتدلت الاسعار واتزنت الاثمان بنفسها ، وارتفع مستوى المنتجات ، وتبين بنفسه ما يحتاج اليه

المجتمع من الادوات ، فليس من عمل الدولة في كل حال أن تتدخل في العمل الفطري لنمو الثروة وتخل توازنه ، وانما من عملها أن تولد أحوالا تحافظ على الحرية الفردية محافظة شديدة ، وعليها أن تحقق الأمن ، وتقيم النظام والادارة وتحافظ على حقوق الملكية ، وتوفى بالعهود بقوة القانون ، وتحمي البلاد وما فيها من التجارات والصناعات من الحملات والصدمات والاضطرابات الخارجية ، ومن واجب الدولة أن تكون محققة للعدل في البلاد مشرفة على أحوالها ، ساهرة على شئونها ، وليس من واجباتها أن تكون هي التاجر أو الصانع أو مالك الأرض ، أو لا تدع التجار والصناع وملاك الأرض أن يقوموا بأعمالهم كما يشاءون بتدخلها في شئونهم .

الرأسمالية في مجال التطبيق العملي

كانت هذه النقاط اجمالاً لمبادئ النظرية الرأسمالية ، وقد جعلها أصحابها مبادئ مسلمة في العالم عامة ، لا يتطرق اليها الشك ، ولا يعتمدها نقد ، وفي هذا الاعتقاد منهم ما فيه من المبالغة والمغالاة . . . وقد تكفل الواقع بالرد عليهم ، وتوجيه النقد الى هذه المبادئ وذلك حينما انتقلت من مجال النظريات ، الى مجال التطبيق والتنفيذ ، وفيما يلي بعض هذه المآخذ التي أثبتتها الواقع العملي :

١ - ان القوانين الفطرية التي مازال البرجوازيون يستشهدون بها تأييداً للاقتصاد الحر ، لا تبلغ الى حد هذه المبالغة التي يصرون عليها . لا في أقوالهم فحسب ، بل في أعمالهم أيضاً .

يقول اللورد كينز ملاحظاً ذلك : ان الدنيا لا تحكمها حكومة قوية من القوانين الخلقية والفطرية تحصل بها الموافقة بين مصلحة الافراد الذاتية ، ومصلحة المجتمع الجماعية بنفسها ، ولا يصح الاستنباط من مبادئ الاقتصاد أن الاثرة المتنورة دائماً تسعى في الفلاح والاسعاد الاجتماعي ، كما لا يصح القول بأن الاثرة دائماً تكون متنورة ، فان الذي نراه في كثير من الاحيان أن الذين يبذلون مساعيهم لأغراضهم الذاتية بصفة فردية ، يكونون بالغين في الضعف والسفاهة ، حتى انهم لا يكادون يقضون أغراضهم فضلاً عن أن تتم على أيديهم الخدمة للمصلحة الجماعية خدمة لازمة أبدية .

لقد شهدت أعمال الرأسماليين من طبقة البرجوازيين على أن اثرتهم لم تكن متنورة ، فقد اجتمعوا على مصالح الجمهور المستهلكين، والأجراء العاملين ، والحكومة المحققة للامن والرفاهية ، وتأثروا على أن يجتنبوا لأنفسهم كل ما يأتي به الانقلاب الصناعي من المنافع

والارباح ، فجاءت مؤامراتهم هذه داحضة لا كبر دليل كانوا يقدمونه
تأييدا للاقتصاد الحر ، القائل بأن الاتزان فى المنفعة من الجميع يقوم
بنفسه بتفاعلها الفطرى فيما بينها .

ومن أجل ذلك اضطر الاقتصادى الشهير آدم سميث (وهو
أكبر محام للاقتصاد الحر) الى أن يقول : « قلما يجمع التجار وأهل
الحرف والصناعات مجلس من المجالس لا ينتهى بمؤامرة بينهم
أو قرار لرفع أسعار البضائع ، حتى لا تكاد تخلو الحفلات
العامة التى يتسنى لهم الاجتماع فيها من اقتراف مثل هذه الجريمة
الشنيعه » .

وهكذا تتضح النتائج السيئة ، والعواقب الموبقة ، عندما
أتاحت الفرصة ، وطبق مبدأ الاقتصاد الحر ، وكيف أن الحرية هذه
كانت أداة فتاكة فى أيدي الأفراد الأقوياء يتآمرون باجتماعهم فى
«هاها على الضعفاء الكثيرين ، ويستغلون ضعفهم استغلالا فاحشا
اشباعا لرغباتهم وميولهم الفردية .

٢ - فى دور الانقلاب الصناعى ، ظهر جليا مدى الخطأ فى المغالاة
فى مبادئ الاقتصاد الحر ؛ حيث تغيرت طرق الانتاج من أساسها ،
وحلت الآلة مكان القوى الانسانية والحيوانية ، فعادل ما ينتجه عشرة
أفراد ما كان ينتجه ألوف الأفراد ، وهذا يستلزم طبيعيا تشغيل
القلة القليلة من الناس ، بينما يتعطل الكثيرون .

فاذا ما جاءت بعد ذلك الدعوة المطلقة : بأن لا تتدخل الحكومة
فى سعى الأفراد - تلك الدعوة التى تنادى بها مبادئ (الملكية
الفردية وحرية السعى والمطالبة) وتستلزمها - تبين الخطأ الفظيع
فى مبناها .

كيف يباح لفرد أو بضعة أفراد أن ينشئوا مصنعا آليا كبيرا
يغمر السوق بإنتاجه لمجرد أنه يملك فى يديه الوسيلة الى ذلك ،

وفي نفس الوقت نتجاهل الالوف المؤلفة من الناس الذين ينتجون هذا النوع يدويا في مصانع صغيرة أو في منازلهم .

لست أعنى بذلك أنه لا يصح تصنيع الآلة ، وإنما أعنى تنظيم ذلك ، فيجب أن لا يكون اذن ، استعمال هذه الآلات اذنا مشاعا هكذا ، بل ينبغي أن تفكر الحكومة قبل ذلك في هؤلاء المنتجين الذين سيتعطلون . من أين يعيشون ؟ وكيف ؟ ولكن مثل هذا التفكير لم يحدث في ظلال الرأسمالية ؛ فكانت تلك البطالة الجامحة ، وأصبحت كمسألة مستقلة في المجتمع بصورة لم تعهد في تاريخ الانسانية ، ولا يمكن لانسان تجاهل آثار البطالة في الحياة ، انها ليست مسألة خاصة ، بل هي أساس كثير من مشكلات الحياة ومعضلاتها ، مدنيا وخلقيا وماديا وروحانيا ، ومن هنا يبرز السؤال : هل لفرد أو طائفة من الافراد أن يتصرفوا في ملكيتهم على وجه تتولد منه مثل هذه العضلات العديدة في الحياة الاجتماعية ؟ وكيف يسوغ لانسان أن يحتج لهذا التصرف الظالم بأنه من حق الافراد الممتازين الذين لا يزالون يسلمون المعروف الى المصلحة الجماعية ، ويخدمونها خلسة دائمة بانفسهم ؟

أما الرأي في مثل هذه التصرفات الفردية ، بأن على الحكومة القومية أن تأذن بها اذنا عاما ثم تسكت عليها ، وتغمض عينيها عن الآثار التي تصيب حياة الامة كلها من جراء أعمال شرذمة قليلة من الناس ، فهو رأي لا يقوم على أساس معقول .

٣ - اتضح أنه كلما نمت الرأسمالية في دور الانقلاب الصناعي ، انتشر الفقر ، وعم الضيق ، زيادة على البطالة ، وذلك لان تعطيل هؤلاء الالوف من العمل اضطرهم أن يلجأوا سراعا الى هؤلاء الرأسماليين يلتمسون لديهم العمل والرزق بطريق الجمالة أو المشاهرة .

وهنا حيث يطبق المبدأ الرأسمالى الخامس (الذى يفرق بين
الاجير والمستأجر) ينحط أجر هؤلاء الخاضعين لقانون العرض
والطلب ، بل ويفقدون كل احساس بانسانيتهم ؛ فهم فى غاية
الاستسلام لكل ما يفرضه الرأسماليون عليهم من قيود وقوانين .

ان أحدا منهم لا يفكر فى معارضة شىء من ذلك ؛ لسبب
بسيط جدا ، وهو أن هناك الالوف من المتعطلين يغبطونه على عمله
هذا ، وهم على أتم استعداد أن يحلوا محله .

يجب إذن أن يؤمن بأنه أسعد بكثير من غيره .

ويثبت لدينا خطأ استدلال البرجوازيين فى تأييد مبادئهم
القائل بأن الاجور العادلة المتزنة تستقيم بنفسها فى المنافسة العامة
بما يكون بين الاجير والمستأجر من التفاعل والأخذ والرد ؛ وبهذا
يتبين أن هذا المبدأ قد فقد العمومية ، ولا يمكن تطبيقه الا من طرف
واحد ، هو الرأسمالى ، دون الخضوع لمساومة الطرف الآخر ، انه
مستعد لقبول كل ما يشترط عليه فى هذا السبيل الضيق ، بين
العمل المضنى ساعات طويلة مقابل أجر زهيد أشبه ما يكون
بالانعام ، مما اضطرهم الى سكنى البيوت المظلمة الضيقة ، فساعات
صحتهم ، وانحطت عقلياتهم ، واضمحلت أخلاقهم ، وأزالت الاثرة
من نفوسهم كل معانى الانسانية ، والمواساة والمودة من قلوب الآباء
والابناء والاخوان ، بل ان الآباء أحسوا بثقل الابناء والنساء
عليهم ، حتى لم تبق ناحية من نواحي الحياة سليمة من الآثار السيئة
لهذا الاقتصاد الحر الخاطيء المتطرف .

٤ - أهمل الرأسماليون طرق التجارة والصناعة الفطرية -
التي تظاهروا بالاعتزاز بها - فاضطنعوا طرقا تباين المصلحة
الجماعية ، وترفع بها الاسعار ارتفاعا غير طبيعى ، بل ويبطؤ سير
الانتاج نحو الرقى . . . كانت لهم أساليب كثيرة : فتارة يشترون

البضائع الموجودة فى السوق - معتمدين على ثرائهم - ويختزنونها لديهم حتى تنعدم من السوق ويكثر طلبها ، وهكذا يتحكمون فى رفع الاسعار على وجه غير طبيعى .

وتارة يحرقون البضائع المنتجة ، أو يقذفونها الى البحار ، خشية أن تغمر الاسواق كميات كبيرة منها ، مما يتسبب فى خفض الاسعار .

وطورا آخر يعمدون الى التوسط بين المنتج الاصلى والمستهلك ، فيتبايعون السلعة فيما بينهم ، واحدا بعد واحد ، معتمدين على ما لهم لدى المصارف من أموال وما يملكون من مواصلات سريعة ، وبهذا يرتفع السعر بما يناله كل واحد من نفع دون أن يقوموا بأى خدمة انتاجية أو اصلاحية ، بل ولا حتى نقل البضائع وهذا ما يدور فى أعمال « بورصة العقود » .

وحينا آخر يرصدون جهودهم وأموالهم فى انتاج الكماليات ، ثم بواسطة الدعاية والاعلان يرغبون فيها الناس الذين لم يستكملوا بعد ضرورياتهم ، وبعد فترة يمكنهم أن يوهموهم بأن هذه السلعة غدت ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ، وما ذلك الا لان انتاج هذه الكماليات أجلب للربح والمنفعة بينما يهملون فى انتاج الضروريات ، لأنها أقل ربحا .

ويأتى فى قمة هذه الاساليب استعمار الاقطار الضعيفة لأجل مصالحهم فيقسمونها الى دوائر نفوذ ، كل يستغل منطقته ، ويجعل من شعبها آلة لقضاء مآربه ، وحتى يضمن سلامة عمله يجعلونهم فى تناحر مستمر ، وتشاحن دائم ، حتى لا تتجه اليه أنظارهم ؛ فيتنبهون اليه وهو يسرقهم . ونحن المصريين - وقد ذقنا مرارة الاستعمار - نلمس هذا الاسلوب بالذات ونحسه .

هـ - تبيح الحرية للراسمائيين أن يخطوا بعد ذلك خطوات ،
مبتعدين عن كل النظم فى شتى العصور ؛ فيبيحون للأفراد اكتناز
الاموال لاستثمارها بطريق الربا ، هذا الطريق الذى حاربه المفكرون
من أقدم العصور ، فلم ينفرد بذلك التوراة والقرآن ، وإنما كان
قبل ذلك بقرون ، أرسطو وأفلاطون ، وقد اعتبرته أكثر مجتمعات
العالم سيئة بغيضة . ولكن هؤلاء الراسماليين يفضون النظر عن
اعتبارات المجتمعات والديانات السماوية ، ويضربون بأرائهم عرض
الحائط ما دام ذلك سيعود عليهم بالربح الوفير .

انهم عبيد المنفعة الفردية ، لا رواد الاصلاح الاجتماعى - كما
زعموا - وبهذا صار الربا الصورة الوحيدة المشروعة للتجارة والنظم
المالية ، ثم سنوا قوانين البلاد على نمط يضمن مصلحة المالى دون
المدين ، وهكذا غدا أسعد الناس من جمع المال وكنزه بأية وسيلة
كانت ، أما من سواهم فلا يقام لهم وزن (مفكرا كان أو مخترعا
أو مشرعا) فكل منهم معرض للخسارة أو الربح ، فهم دائمو التفكير
والقلق النفسى ، أما هذا الفرد الذى بقرض ماله بالربا فإنه يجلس
فى بيته هادئا مطمئنا ؛ لأن ربحه مضمون محدد ، لا تعنيه المثل
العليا ولا الاحاسيس الانسانية فى شيء . له مال وربح لا بد من
تحصيله ولو كان فى ذلك القضاء المبرم على المدين .

والطامة الكبرى أن خطره يتعدى الافراد الى الحكومة التى
تستدين منه لتنشئ الطرق والسكك الحديدية وما الى ذلك ، ثم
تلتفت الى كل واحد من أهالى البلاد تجبى منهم الضرائب وفاء
بدينها . وهكذا يظل داء فى جسم الأمة حكومة وشعبا ، يأتى على
الاخضر واليابس والعجيب أنه ان تعرضت الأمة لحرب من
الحروب فقد لا تبالى بمن قتل أو جرح أو نكب فى بيته ، أو اصاب
فى أبيه أو ابنه أو اللائى اصابن فى ازواجهن من النساء ؛ فان
هؤلاء جميعا قد تتخلي عن الوفاء بحقوقهم خزانة الدولة بسهولة ،

أما الذين أقرضوا الدولة - وهم من أبناء الأمة - فلا تزال الخزانة تؤدي إليهم رباهم إلى مئات السنين ، وقد يضطر أولئك الذين كانوا قد ضحوا بأنفسهم في تلك الحرب إلى الاكتتاب مع غيرهم ، أداء لهذا الربا .

وهكذا يتكشف لنا هذا النظام المعتمد على الربا عن ظلم وحيث يقع بالعاملين الحقيقيين ، والمنتجين في الدولة ، وذلك لصالح فئة من الرأسماليين الذين لا تهمهم سعادة سواهم ولا رفاهيته .

لقد غدا المجتمع شعبا وحكومة خادما لهؤلاء الطغمة من السادة الرأسماليين لما في أيديهم من مال وما أعطاهم القانون من حقوق .

٦ - هذا ، وقد ولدت الأثرة والغش في النفوس أخلاقا لم يعد بعدها من واجب أحد أن يقلل لأحد عثارا ، وأي مجتمع هذا الذي يحس فيه أفراد بالهوة الكبيرة بين بعضهم البعض ، وأنه لا يوجد أي رابط يربط بين عناصر الأمة .

إن مثل هذا المجتمع بطبقاته المتفاوتة المتباغضة ، لا يقرر له قرار ، وإن حدث فأنما هو نتيجة الكبت والحاجة ، وهذا لابد وأن يولد في يوم ما ، انفجارا يطيح باستقرار المجتمع ، هذا الاستقرار المصطنع .

٧ - لقد كانت ظلمة التفكير المادي معتمة ، فطفت على عقول الرأسماليين ، فالحقوا بأنفسهم وبمجتمعهم الكساد من حيث لا يعلمون ؛ أنهم يقولون : بأن سعي الأفراد لمنافعهم الشخصية في الاقتصاد الحر لا يزال بنفسه يهيئ الأسباب لرقى الوسائل والذرائع وزيادة الانتاج ، ولكنهم تناسوا أن المجتمع الغاص بملايين المتعطلين وذوى الكسب المحدود البسيط ، هؤلاء لا يمكنهم شراء البضائع التي تفيض بها الحوانيت والمتاجر ، وبالتالي مستصا

بالكساد الذى يستلزم توقف المصانع والمزيد من المتعطلين ، والمزيد من الكساد . وهكذا اما أن يتوقف الانتاج تماما ، واما أن يبحث كل عن منطقة نفوذ في البلاد المتأخرة يوزع فيها انتاجه ، ومن هنا يشتد التطاحن وتتوالد الحروب .

٨ - ثم أمامنا هؤلاء الراسماليون القابعون في بيوتهم ، دون عناء جسمانى أو عقلى - صحة ووقت ومال - على أية حال ينتظر أن يكون أمثال هؤلاء ؟ وفى مقابلتهم ملايين الصعاليك ، يتنمرون لرؤية القرش ، ويسيل لعابهم . لا شك أن الفئة الثانية معدة اعدادا كاملا لتقبل كل ما يريد هؤلاء الأسياد الراسماليون - اشباع شهوة جامحة ، وتملق ونفاق .

وهكذا تخطط الرأسمالية بمبادئها مجتمعها الذى تعيش فيه ، مجتمعها فاسدا من كل ناحية ، أغنياءه مستغلون ، وفقراؤه عبيد مسترقون ، لا تكامل فيه ولا تساند بل ولا تعاطف ، مبدأ كل - نفسى . نفسى .

٩ - زد على ذلك أن الفكر فى ظلال الاقتصاد الحر ، قد أصيب هو الآخر بلوثة .

ان المجتمع - كما اتضح لنا - يثن تحت وطأة المشكلات المتلاحقة النابعة من فساد هذا النظام ، ولهذا تتجه الانظار الى المفكرين لايجاد حل لتلك المشكلات ، ولكن هؤلاء يزورون الحقائق لصالح الراسماليين مجاملة لهم ، أو خوفا من بطشهم فيرجعون المشكلة الى أسباب محلية خاصة ، ويغفلون أسبابها الحقيقية ، ولا يرجعونها الى أسبابها الرئيسية المتصلة مباشرة بالرأسمالية ، فيتلمسون لها الحلول المفتعلة غير الواقعية . وهكذا يدورون بالشعب فى حلقة مفرغة بغية البحث عن طرفيها فتنبت الشكوك فى نفوس الامة . ويستشرى القلق وغير ذلك من أمراض المجتمع الفتاكة .

وبعد فهل ياترى يمكن أن تتحقق للجماعة خدمات من نفسها
إذا ما ترك الافراد وشأنهم يعملون لمصالحهم الذاتية فى حرية مطلقة؟
لقد أثبت هؤلاء الرأسماليون أن الاثرة الحرة قلما تكون عادلة ،
لا سيما اذ تركزت فى يديها القوة الاقتصادية والسياسية وكانت هى
واضعة القانون ، انها حينئذ لا تفكر ألا فى المصلحة الفردية فحسب .
ولن أجد وصفا يصور لنا المجتمع الرأسمالى أبلغ مما جاء على
لسان الرئيس الأمريكى جون كنىدى فى كتاب «استراتيجية السلام»
الذى ضمنه عددا من خطبه وبياناته التى تناول فيها المشاكل
الأمريكية والمشاكل العالمية .

يقول جون كنىدى :- « ان واحدا من كل اثنين من الأمريكين غير
صالح جسمانيا ومعنويا لاداء الخدمة العسكرية . . الامر الذى
يضطر عددا كبيرا جدا الى العودة لديارهم بعد الالتحاق بالخدمة . !
» ولقد أظهرت الاحصائيات الخاصة بأسطولنا أنه يوجد فى السجون
التابعة لها عدد من المسجونين يفوق جميع الفرق النووية ،
والفرق الدانمركية مجتمعة . وأن عدد الذين حكم عليهم لتركهم
الخدمة يكفى لتكوين فرقة كاملة لحمل الطائرات !! .

» ونحن نتساءل :- ماذا حل بالبلاد ؟؟
« ان نسبة الاجرام . . والطلاق . . والأمراض العصبية ترتفع . .
بينما لم تصل البلاد من قبل الى هذه النسبة المرتفعة . . رغم ارتفاع
مستوى المعيشة التى نتمتع بها !!

» اننى أخشى أن نفتقد ما هو أصلب عودا فىنا . . وهو روح
القيادة المتشعبة بحب الحرية ، والشعور بالمسئولية . . وأن نفتقد
أيضا رمز الواجب والكرامة والوطن !!

» ولقد وصلنا الى درجة الاعتقاد باننا لسنا فى حاجة الى تلك
المشاعر النبيلة !! »

الشيوعية

نشأتها : هذا المذهب ليس وليد العصر الحديث ، ولكن هي فكرة سادت عقول كثير من الفلاسفة القدماء . ففي عام ٤٠٠ ق.م تقريبا خرج أفلاطون على العالم بمدينة التي أقامها على شيوعية المال والنساء . وفي القرن الثالث الميلادي قام «مزدك» في بلاد فارس يدعو الى شيوعية المال والنساء أيضا مع اختلافات في التفاصيل لا تعنينا في شيء هنا . وتلاه كثيرون يدعون الى نفس تلك الدعوة ، اشتهر من بينهم جماعة القرامطة ، ولقد غالت تلك الجماعة ، فكانت تشترط على من ينضم اليها أن يجعل امرأته حلالا مباحا للجميع . ثم انتقلت الدعوة الى شمال ايران وجنوب القوقاز حتى أن بعض الافراد ثاروا على الحكام ، ولبسوا الملابس الحمراء اشارة الى التحدي والعناد . ثم ظهر في روسيا حركة شبيهة بحركة «مزدك» أطلق عليها « النهليستيه » وكانت تقول : - يجب أن يوجد طراز من الشباب يخرج على العرف والمعتقدات العامة ويسخر من جميع التقاليد الموروثة ، ويحاول أن يغير مظاهر الحياة العادية حتى في آتفه الشئون، فيطلق الفتیان شعورهم ، ويقصن الفتبات شعورهن» .

وكانت هذه النزعة ترى في التقاليد القديمة ، كالدين والأهنة والملكية الخاصة والادارة المركزية عقبات يجب محوها وازالتها .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ظهر كثير من دعاه الاشتراكية أمثال روبرت أوين ، وبلان ، وسان سيمون ، إلا أن مصيرهم كسابقيهم كان الفشل . حتى كان عام ١٨٤٧ حيث خرج كارل

ماركس على العالم بكتاب ردد فيه نفس اللحن القديم الا أنه ادعى قيامه على أحسن علمية سليمة .

والباحث في هذه الفكرة ، وكيف أنها ظلت تراود نفوس الكثيرين عصرا بعد عصر ، فكلمنا بادت عادت الى الظهور من جديد ، يحس بأن هناك من خفى الاسباب ما هو جدير بنفخ روح الحياة فيها كلما خبت جذوتها ، واني لا اعتقد أن سبب ظهورها قبل الميلاد له علاقات وطيدة في القرن الثالث الميلادي وما بعده الى عصرنا هذا الحديث .

ان مزدك ما دفعه الى تلك الدعوة في القرن الثالث الميلادي الاسوء توزيع الملكية بين أفراد مجتمعة ، حيث وجد أفرادا يملكون الكثير ، وآخرين كثيرين لا يملكون شيئا ، فذهض يدعو الى مبدئه هذا ، عله يصل الى جعل المال ملكا للجميع .

وهكذا تتابع من بعده المفكرون ، الا أن نصيبهم كان الفشل ، الى أن قام كارل ماركس بدعوته في منتصف القرن التاسع عشر ، تلك الدعوة التي نالت نجاحا كبيرا فيما بعد . . الا أنه لم يكن موضع دهشة وغرابة ، لأنه ليس نجاحا ذاتيا ينبع من ذات الفكرة ، وانما هو النجاح المؤقت الذي تأتي به ظروف معينة ، ومناسبات خاصة ثم هو لا يلبث أن يزايها ، حين تزايلها هذه الظروف وتلك المناسبات .

لقد كان قيام هذه الدعوة بعد انتصار الرأسمالية على الاقطاع ، فلم يكن الاقطاع المريض على استعداد لخوض حرب مع دعوة فتية يطول فيها المدى ، فكان أسرع الى الاستسلام .

ثم ان النظم الرأسمالية كانت تمنى الشعوب الكادحة . والافراد العاملين بالاماني العذاب ، وحينما تملك كل ذلك نسيت كل ذلك ، وأصبحت أشد بلاء من سابقتها (الاقطاع) كما تبين في كلامنا على الرأسمالية .

وأيضاً فقد كان هذا المذهب (الشيوعية) مجموعة من الافكار ملأت الفراغ الذى نشأ من انهيار الدين ، نتيجة لازدياد تحول الفكر الى الاهتمام بالامور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية ، مخدوعاً بمظاهر الحياة الجديدة ، مفتوناً بما تكشف له من معارف جديدة .

كل هذه العوامل مجتمعة ، قد أثرت فى نمو المذهب الشيوعى ورواجه ، اذ لكل عامل منها مضاعفاته لدى طائفة خاصة من الناس، وما هذا التجمع من الجمهور المختلف المنازع والمشارب الا نتيجة لهذه العوامل المختلفة .

وبعد وفاة ماركس قلم بالدعوة الى هذا المذهب (لينين) وتجمع حوله بعض شباب روسيا ، وكون هؤلاء الشباب نواة الحزب الشيوعى الروس فى سنة ١٩٠٥ ، وفى سنة ١٩١٧ انتهزوا فرصة اضطراب الاحوال فى البلاد وأشعلوها ثورة جامحة فى طول البلاد وعرضها ضد القيصر حتى أرغموه على التنازل عن العرش فى مارس سنة ١٩١٧ وكان هذا تاريخ انقضاء دكتاتورية القيصرية ، حيث خلفتها دكتاتورية أخرى تدعى ظلماً بأنها دكتاتورية العمال ، ولكنها فى الحقيقة دكتاتورية طبقة ممتازة فرضت نفسها باسم العمال على الجهاز الحاكم ، وأصبح أكثر ضحاياها العمال الذين قاومت باسمهم .

من هذا التاريخ أخذت الماركسية تلمع كمذهب دولى، بل وسارت بخطى واسعة فى طريقها الى الحكم وسيادة الشيوعية على مناطق واسعة لا تفتأ تمتد وتتسع ، وأصبح لها فى نفوس معتنقيها قيمة الدين ، فيهم يشعرون بأنها تزودهم بشرح كامل للواقع الشامل للانسان ، وأنها تضيف على الحياة احساساً بالغاية ، وهذا ما يفعله الدين ، ولا يعنيننا بعد ذلك تفرزهم من تشبيهها بالدين ، فان هذا هو الواقع الملموس ، الا أن الدين يفرض أموراً مغيبة لا يستطيع ادراكها العقل البشرى ، وهذه الامور يجب الايمان بها لبنى عليها

بعد ذلك كل قضية منطقية ، وكذلك تفعل الشيوعية . غاية الامر أن الدين يسلم بهذا ، بينما الشيوعية تكابر في عناد واصرار مدعية أن تعاليمها الاساسية مضمونة بالعلم ، وأنها نظريات علمية مسلمة ، وهذا عين الادعاء والمكابرة ، فإن هذه التعاليم جميعها ما زالت موضع نزاع كبير بين العلماء والباحثين .

النظرية العامة للنظام الشيوعي :

- ان القاعدة التي أرسى عليها كارل ماركس بناء هذا النظام تلخص في أن تاريخ كل مجتمع انما هو تاريخ صراع الطبقات ، بين العامل وصاحب العمل ، وبين العبد والمولى ، وبهذا لا بد وأن ينقسم المجتمع الى طبقتين متضادتين (الرأسماليين والعمال) . فيجتمع العمال والفقراء (البروليتاريا) في كتل متعاونين في القضاء على طبقات المجتمع الاخرى ، ويمد ماركس الى هؤلاء يد العون موجهها اياهم الى طريق الثورة الجامعة النبی تأتي على معالم الطبقات الاخرى ، وتمحو تقاليد المجتمع وعاداته ودياناته حيث يرى أن الوسيلة الوحيدة لقيام المجتمع الشيوعي هي تلك الثورة قال انجلز : - كما اكتشف داروين قانون النشوء والارتقاء في الطبيعة العضوية ، اكتشف ماركس قانون النشوء والارتقاء في التاريخ البشرى .

» انه اكتشف حقيقة بسيطة تخفاها الى الآن سطط المذاهب الفكرية ، لأن البشر يجب أولا أن يأكلوا ويشربوا ويجدوا المأوى والملبس قبل أن يمارسوا السياسة والدين والعلم وغير ذلك ، وتبعاً لهذا يصبح انتاج الوسائل المادية المباشرة لمعيشتهم ثم درجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليه شعباً ، أو في فترة معينة عاملين يؤلفان الاساس الذي تقوم عليه نظم الدولة ، والمذاهب القانونية والفن وحتى الافكار الدينية لهذا الشعب ويجب شرح هذه الاشياء في هذا الضوء بدلا من شرحها بالعكس كما كان الحال الى وقتنا هذا . »

وقال ماركس في كتابه البيان الشيوعي :- « ان تاريخ جميع المجتمعات القائمة الآن هو تاريخ نضال الطبقات » .

ومن مظاهر هذا الصراع ، ذلك الكفاح الذى نشب قديما بين الاحرار والارقاء ، ثم بين الاشراف والعامّة ، ثم بين الرؤساء والعرفاء فى نظام الطوائف ، وقام حديثا منذ الثورة الفرنسية بين البرجوازية والعمال . اذ صارت البرجوازية الموجهة للاقتصاد ، فاستأثرت بالثروة والنفوذ السياسى فى الوقت الذى لا تملك فيه الطبقة الثانية سوى العمل العضلى ، مع أنها هى التى تقوم فى عملية الانتاج بأوفر قسط وأهم نصيب .

ونتيجة هذا الصراع المحققة هي فناء الرأسمالية . يقول ماركس :- ان قيام النظام الاشتراكي هو آخر مراحل التطور التاريخى ، وآخر مظهر من مظاهر الصراع الطبقي ، لأنها اذ تلغى الملكية وتهدم الفروق الطبقيّة ، لا تتيح مجالا للمنافسة ، أو لتطاحن الطبقات الاجتماعيّة . وهو لا يعنى باشتراكية توزيع الثروة بالتساوى على أفراد المجتمع ، لانه يرى أن نظم التوزيع تختلف باختلاف الاوضاع التى يصل اليها المجتمع فى تطوره التاريخى ، وباختلاف التنظيم العام لشئون الانتاج فى الدولة ، ولذا يرى ماركس ضرورة الاحتفاظ بقسط كبير من أموال الانتاج للصرف منه على زيادة وسائل الانتاج ، وعلى تمويل المشروعات الاقتصادية والثقافية والعمرانية ، وعلى تحمل نفقات التكافل والتضامن الاجتماعى والتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة ، أما الباقي فيوزع على العمال ، لكل تبعا لكمية عمله ونوعه .

وعندما يصل المجتمع الى أسنى مراتب التنظيم الشيوعى ، أى عندما يختفى التعارض بين العمل العقلى واليدوى ، وعندما تتقدم المواهب الفردية ، وتتآزر القوى الانتاجية على زيادة ينابيع الثروة الاشتراكية ، وعندما يصبح العمل هو غاية الحياة ، وليس مجرد

وسيلة رخيصة للحياة ، وفي هذه الحالة يصبح شعار الجميع «من كل حسب إمكانياته ولكل حسب حاجاته» .

ولما كانت الهيئة الحاكمة في أول الأمر هي الطبقة العمالية أشار ماركس الى أن دكتاتورية العمال هذه - التي تقوم في فترة الانتقال للقضاء على دكتاتورية رأس المال - لا تعتبر حكم فرد مستبد غير مقيّد بقوانين ، ولكن تفهم على أن طبقة جديدة ستمارس الحكم على أنقاض طبقة سابقة ، ولذلك يجب على دكتاتورية العمال أن تختفي بعد أداء مهمتها ، والقضاء على الرأسمالية قضاء لا رجعة فيه .

ثم ان النظرية الاشتراكية تبلغ ذروتها ، عندما تتركز جميع أدوات الانتاج وعناصره في أيدي حكومة قوية تنظمها هيئة عمالية، أو في أيدي هيئة عمالية ، تأخذ شكل الحكومة ، وفي هذه الحالة نختفي مظاهر التنافر بين الطبقات ودوافعه ، ولا تتحكم طبقة في مصائر طبقة أخرى وبذلك يتاح للمواطن أن يحقق في نفسه تقدما حرا في الناحية العقلية والاجتماعية ، لأن الغرض الفذ الذي تهدف اليه الاشتراكية الماركسية هو خلق مجتمع غايته السيامية تحقيق «لتقسّم الحر الكامل لكل فرد من أفراد» .

مبادئ النظام الشيوعي :

وبعد فيمكن تلخيص المبادئ التي استخلصها الماركسيون من آرائه وأفكاره - ليقوم عليها النظام الشيوعي ، لتعتمد عليها الحكومة الشيوعية - في النقاط التالية :-

١ - لا اله والحياة مادة • يقول ماركس :- لا اله والحياة مادة ... ما القانون والاخلاق والدين في نظر البروليتاريا (الطبقة العاملة والفقيرة) الا آراء برجوازية متصلة تتربص وراء أدغالها مصالح برجوازية • تساوى تلك الآراء عددا ، ورسالة البروليتاريا هي القضاء على الدين والداعين اليه • «

ويقول أيضا عن الدين في مقاله عن هيجل :- « انه نفثة المخلوق المضطهد ، وشعوره بالدنيا التي لا قلب لها ، انه أفيون الشعوب • » وفي كلمة أخرى له عن حرب الطبقات بفرنسا يقول عن الدين :- انه الافيون الذي يخذل الشعب لتسهيل سرقة • وان الدين كان وسيلة الاخضاع الروحي ، كما كانت الدولة وسيلة الاخضاع الاقتصادي • »

ويقول خليفته لينين :- « الدين هو أفيون الشعوب ... الدين نوع من الخمر الروحية يفرق فيها عبيد الرأسمالية صفتهم الانسانية ومطالبتهم بأية حياة انسانية كريمة • »

٢ - إلغاء الملكية الفردية ، وتأميم المشروعات والمؤسسات ، ووضع أموال الأئمة كلها في يد الحكومة التي توجهها البروليتاريا ان لم تكن من بينها •

يقول انجلز :- « تستلم البروليتاريا السلطة السياسية وتحول - بواسطة هذه السلطة - وسائل الانتاج الاجتماعية الآخذة في

الافلات من يد البرجوازية ، الى ملكية اجتماعية ، فتنزع بذلك عن هذه الوسائل صفتها كرأسمال ، وتمنع صفتها الاجتماعية حرية الرسوخ ، وتتيح تنظيم الانتاج الاجتماعى وفق خطة موضوعة . ان تطور الانتاج يجعل من وجود الطبقات شيئاً فائتاً ، فنختفى سلطة الدولة العامة ، وفوضى الانتاج الاجتماعى ، ويصبح البشر الذين صاروا أخيراً أسياد طريقة التعاون فيما بينهم أسياداً للطبيعة وأسياداً لأنفسهم ، أى أحراراً . »

٣ - **القضاء على التجارة الداخلية** ، وقيام نظام السلع مقابل بطاقة يقدمها الفرد للحصول على حاجيات معيشته ، ولا يسمح للأفراد سطقاً بالتجارة الخارجية ، ولكن الدولة هى التى تحتكرها وتسيطر عليها .

يقول انجلز بعد أن استعرض عوامل هدم الرأسمالية :- « ليس هناك من حل غير الاعتراف العملى بطابع قوى الانتاج الحديثة ، أى التوفيق بين طرق الانتاج والملكية والتبادل ، وبين طابع طرق الانتاج الاجتماعى ، ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف الا عندما يضع يده حقاً وصدقاً على قوى الانتاج التى أصبحت أكبر من أن تخضع لإدارة غير إدارته . »

٤ - **تطبيق نظام الاجور** ، من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته (فهو لا يتحدد بنسبة ما قدم من عمل ، وانما يتحدد بقيمة ضروريات الحياة التى يتطلبها العامل ، فالثروة الاجتماعية مجموع يستهلك الفرد منه بقدر ما يسد حاجته ، لا بقدر ما يناسب خدماته وأعماله .

الشيوعية والعقل

يقول ماركس في مقدمة (نقد الاقتصاد السياسي) : - « ان العلاقات القانونية والاشكال السياسية ، لا يمكن تفسيرها بالترقيز المزعوم للعقل البشرى ، ولكنها جميعا تضرب بجذورها فى الظروف المادية للحياة الاجتماعية ، ووجه الانتاج فى الحياة المادية يتحكم فى مظاهر الحياة الاجتماعية والعقلية والسياسية فى مجموعها . ليسوعى الانسان هو الذى يعين (ويحدد) وجوده ، بل ان وجوده الاجتماعى بالاحرى هو الذى يحدد وعيه . »

ونقول : - ان الواقع والفكر السليم ، ليشهدان بأن الاسباب المادية لا تغير من حالات البشر الا اذا تحولت الى اسباب نفسية. يشعرون بها ، فان الفقير الذى لا يعلم انه فقير لا يفكر فى تغيير حاله ولا ينساق الى عمل شعورى ، أو غير شعورى ، لتغيير تلك الحال ، وكذلك الفقير الذى يعلم انه فقير ، ولكنه لا يكثر لما به ، ولا يبالي ان يغيره أو يتطلع الى تغييره .

هذا وانه لمن العجيب أن يظل ماركس هذا ، القرن التاسع عشر ، وهو أسبق التواريخ فى القارة الأوروبية الى اثبات أثر الحالات النفسية فى حركات الاصلاح أو الثورة والانقلاب أى أن القرن التاسع عشر كان أسبق التواريخ الى نقض مذهب أحد أبنائه (ماركس) .

لقد كان قرنا زاخرا بالشكايات القاسية ، التى لم يحاول أحد قط من المصلحين والمؤرخين أن يتجاهلها ، أو يتجاهل من يحسونها ، بل الحقيقة أنهم أولوها اهتماما لم تلقه شكاية ما فى قرون التاريخ الغابرة ، وكان أن ظهر من مذاهب الاصلاح أضعاف ما ظهر منها فى

القرون الاولى ، وليس هذا لحلو تلك القرون الاولى من الشكايات القاسية فقد كان فى كل قرن ما يزيد عن كفايته ، وانما يرجع السر فى ذلك الى أن الانسان الاوربى فى القرن التاسع عشر كان أعرف بحقوقه وأشد شعورا بالحرمان من أسلافه الذين سبقوه ، وأربو عليه فى مضانك الحرمان .

وعليه فلا يصح ان نربط بين الاصلاح والثورات وبين التقدم الصناعى ، كما يريد ماركس أن يقول ، بل كان على قدر الاحساس بالحاجة الى الحرية ، والاعتراف بحقوق المساواة .

لقد نشأ ماركس وزملاؤه فى بلاد متوسطة ، بين عصر الاقطاع وعصر الصناعة الكبرى وكانوا من دعاة المذاهب الاشتراكية ، بينما نشأ دعاة الثورة الروسية المعاصرون له فى بلاد لم تخرج بعد من عصر الاقطاع ، ولم تكن لها صناعة كبرى تذكر بين أقطار الصناعة ، أما البلاد التى تقدمت فى الصناعة الكبرى كالبلاد الانجليزية ، فقد قلت فيها الدعوات الثورية واتسعت فيها دعوات الاصلاح بالوسائل الدستورية .

وعندما بدا للماركسيين استحالة استبعاد العوامل الانسانية والفكرة وأثرهما فى التاريخ احتاجوا الى مزيد من الاقناع ، فأرسل طالب الى انجلز سنة ١٨٩٠ يسأله جلاء الشك فى هذه المسألة فقال انجلز :- « انه على ماركس وعلى أنا يقع بعض التبعية فى تأكيد العوامل الاقتصادية واعطائها فوق ما تستحقه من التقدير ، وقد كنا أمام حملات خصومنا مضطرين الى تأكيد المبدأ الاصيل فى دعوتنا لانكارهم اياه ، ولم يتسع لنا الوقت كل حين لابرار العوامل الاخرى بين الفعل ورد الفعل من العوامل المتعددة » .

وهكذا وبكل بساطه يعلن أنه وماركس قد أهملوا العوامل النفسية أو الانسانية تحديا لخصوم المذهب ومناقضيه ، وكان كسبهم لخصوم

بالنحدي أثمن من تلك العوامل الانسانية ، وأكثر فائدة ، لقد
قالوا وكرروا القول بأن الماركسية انما هي لانقاص الانسانية ،
فأين هي تلك الانسانية ، اذا لم تعتبر شيئاً بجانب انتصارات خداعة
يودون تسجيلها على الخصوم .

وعلى فرض أن هذا الكسب لن يترتب عليه مثل هذا الاهمال ،
أفيكون هذا شأن المفكرين العلميين والقادة المصلحين ، حيث يدعون
شيئاً لا يعتقلونه ، ويشيرون له الاحقاد والضعفائن في نفوس
الضعفاء ؟

لقد تبين لنا بجلاء ووضوح من هذا الخطاب أنهم ظلوا طيلة هذه
الحقبة من الزمن يفسرون الأحداث جميعاً تفسيراً خاطئاً لا يصلح
للاعتدال عليه في العواقب العظمى التي تترتب عليه ، أى أن الشيوعية
تسقط من عداد المذاهب التي يؤخذ بها في تصوير الحالة في زمانها ،
وتصوير الحالة أو الحالات التي ينبغي أن تعقبها ، فليست هي
صورة صادقة للشكايات الاجتماعية ولا هي صورة صادقة لعلاجها .

الشيوعية في مجال التطبيق العملي

بعد أن تبين لنا موقف الشيوعية من العقل ، ومحاولتها أزاحتها بعيدا عن مجال الفاعلية وذلك بجعله قوة تابعة للمادة ، التي تدين بها وتخضع لها .

وبعد أن تبين أنهم لم يكونوا مجتهدين - في ذلك الموقف المنحرف من العقل - بذلوا ما يستطيعونه للوصول الى الحقيقة ، ولكنهم تخطأوا السبيل إليها ، أو ندت هي عن طريقهم وانما كانوا مزورين مضللين أعمتهم الأغراض عن الطريق السليم ، فتنكبوه وابتعدوا عنه باعترافهم هم فيما بعد .

ولا يعفيهم من تبعة ذلك ما يتعللون به من قوة خصومهم التي دفعتهم الى هذه المبالغة العنيدة ، جري وراء شهوة الانتصار ولو في الباطل - الامر الذي باعد بينهم وبين ما يتصف به الباحثون الحقيقيون بهذا اللقب ، الجديرون بمركز الزعامة العلمية والقيادة الفكرية .

بعد أن تبين لنا ذلك ، أرى أنه لا مجال لمناقشة هذه الافكار التي تقدموا بها الينا عقليا ، حتى لا يتعلل متعلل بتفاهة العقل وعدم جدوى ما تنتجه مناقشاته ، فما دام هدفنا هو الوصول الى الحقيقة التي يضطر الى قبولها كل معاند متعصب ، أصبح واجبنا أن نقصر مناقشة هذه النظرية في حدود التطبيق العملي ، حيث يدعى أصحابها أنها مبادئ للسلوك ، وليست مجرد نظريات ، وسنتبع في ذلك استعراض بعض مبادئها الرئيسية باحثين عن مكانها في الحياة العملية بعد أن أتاحت لها الفرصة أن تحكم قرابة نصف قرن في مساحة شاسعة من الارض وبين مائتي مليون انسان .

١ - تنكر الشيوعية وجود ماعدا المحسوس ، فتنكر وجود الله الروح والفضائل . . . الخ وتفسر كل شيء بالمادة ، ولكنها لم تفسر شيئا واحدا ، هو المادة نفسها ، فان الشيوعى لم يحاول قط أن يبحثها أو يفسرها وانما اكتفى بأن يدقها بقدمه ويصيح : هذه هي المادة التى تؤمن فى حدودها ، وأحيا فى داخل اطارها . لقد كان فى صيحاته تلك واقعا تحت تأثير ما ، جعله يتكلم فى عجلة ، دون ترو أو تفكير ، فلم يبد له سذاجة نظريته تلك ، أما اليوم فكل سامع من الملمين بأطراف الحديث عن المادة ، يعلم أن مشكلة الروح فى أعماق أعماقها ، لم تواجه ذهن بعقدة فى تفسيرها ، كالعقدة التى تواجهه عند تفسير المادة . ما هى المادة ؟ هل هى لون ؟ هل هى جسم ؟ هل هى ثقل ؟ هل هى امتداد ؟

لا . ان اللون عارض من عوارض النور والنظر ، يتغير على حسب الاضاءة وعلى حسب العين التى تراه ، والجسم كله ذرات تنشق فتتحول الى اهتزاز فى الاثير ، ولا يدرك أحد ما هو الاثير لانه شيء لا طعم له ولا جرم ولا حركة ، ولا فرق فى المدلول عند عارفيه بين كلمة الاثير وكلمة الفضاء والثقل لا وجود له خارج نطاق الجاذبية . والامتداد شيء لا يفهم ، لا يتناهى فى القصر ، ولا يتناهى فى الطول ، سواء نظرنا الى امتداد الزمن أو امتداد المكان .

٢ - فى سبيل تقديس الشيوعية للمادة تنكر جدوى القانون والخلق والدين بحجة أنها آراء برجوازية قصد بها خداع البروليتاريا وتخديرهم .

والواقع التاريخي يؤكد خلاف ذلك ، فالاخلاق فى عهد الرق كانت المبالغة فى احتقار العبودية والثورة عليها ، والتنفير من قبورها ، وفى عهد الاقطاع نجدها ممثلة فى تمجيد النسب الرفيع وازدراء الحامل ، وفى عهد رؤس المال نجد الاخلاق هى المبالغة فى تعظيم الترف والفنى

والأنف من ذل الحاجة والفاقة . وكل هذه الأنواع من الأخلاق واضح
الدلالة . مفهوم الحقيقة ، ولكن الذي لا يفهم ولا يتقبله عقل هو أن
تكون تلك الأخلاق من صنع الطبقة البرجوازية ابقاء على سيطرتهم
وسلطانهم .

٣ - وبناء على هذا المبدأ تجعل الشيوعية الاحوال المادية هي كل
شيء في تفسير حركات التاريخ ومذاهب الدعاة ، ولكنهم لا يذكرون
حركة واحدة من تلك الحركات المعروفة الا كان الامر فيها موقوفا على
مسألة «شعور» قبل كل شيء وبعد كل شيء .

فمثلا هجرة الناس الى القارة الامريكية عقب اكتشافها فرارا من
الفقر ، أو سعيا وراء حرية العقيدة ، تلك التي افتقدوها في بلادهم
بالنسبة لمثل هذه الهجرة نتساءل : - لماذا هاجر أناس عربى آخرون
- وقد اتفق العامل المادى عند الجميع - ما دام هذا العامل المادى هو
السبب والمؤثر ؟

ان المسألة مسألة فارق في الشعور بالفاقة والشعور بالحجر على
العقيدة ، أولا رقبل كل شيء .

٤ - ثم هي كذلك تنكر الاديان في سبيل تقديس المادة ، وهي
لا تنكر الاديان فحسب ، بل تحاربها بكل ما لوثيت من وسائل .

ولكن الواقع العملى سرعان ما أوقفنا على مقدار تجنى الماركسية
على الدين ، وذلك عندما أخذت فى التطبيق العملى ، فبدأ زعماء
الشيوعية يتنازلون عن هذه الغطرسة المادية ، وهي وان كانت فى
حدود ضيقة ، الا أنها على أية حال نذير بالتقهقر ، ودليل على بطلان
هذا المبدأ الهام فى النظرية الماركسية .

هذا ستالين يعلن أن الدين - أفدون الشعوب - يقنف فى قلوب
أبنائه التضحية والبسالة والاقدام ، فيقول سنة ١٩٤٣ عندما أعلنت
الحرب بين هتلر وروسيا : - « ان روسيا كانت قد أخطأت فى القديم

وهي تعترف بذلك ، ونرجع عن خطئها . فتبيح الأديان ، وتعترف بالله . وبدأت الإذاعة من جديد تغنى باسم الدين ، ليخلق في الشعب القوة الروحية الكامنة في روسيا الأرثوذكسية ، لنوازن قوة الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية ، خصوصا وأن دول البلقان تحوى ما يقرب من أربعين مليوناً من الأرثوذكس ، وأحيا ستالين « المجمع المقدس » في سبتمبر سنة ١٩٤٣ بعد أن ألغاه البلاشفة نهائياً ، وعين مفتياً اسلامياً ، وبطيريكاً مسيحياً ، وأرسل رجاله المخلصين من الحزب الشيوعي إلى القرى والأقاليم يدعون إلى الإيمان بالله ، وانتشرت الدعاية في الشرق والغرب أن روسيا عادت إلى الدين من جديد ، أعلن « سلطانوف » أحد رجال السلك السياسى الروسى فى مصر اسلامه .

٥ - الماركسية تحرم الملكية الفردية ، لأنها أساس الطبقات ، وعلماء النفس يقولون :- أن أى نظام يقوم على مقاومة غريزة أصيلة في الإنسان مآله الفشل ونصيبه البسوار . وقد صدق تطبيق الماركسية قول علماء النفس ، فقد ألغى لينين - ومن بعده ستالين - طبقة صغار الملاك في أول سنة حكم فيها سنة ١٩١٧ ، ولسكنه اضطرت إلى إعادتها سنة ١٩٢١ ، وعاد فألغاه مرة أخرى سنة ١٩٢٦ ، ثم أعيدت ثانية سنة ١٩٣٢ ، وهكذا التكرار في الإلغاء وإعادة ، يوضح لنا مدى إيمانه بهذا النظام (إلغاء الملكية الفردية) كما يوضح في نفس الوقت قوة العقبات التي تكتشف في المرة تلو الأخرى عند محاولة تطبيقه .

٦ - الدولة الماركسية تسيطر على كل اقتصاديات البلاد ، وفي هذا من المضار الاقتصادية ما فيه والذي تشير إليه الأرقام .

يقول جوستاف لوبون في كتابه روح الاشتراكية :- «إن مقايضة نفقات المصنوعات الخالصة التي تديرها الشركات ونفقات مصنوعات الحكومة ، أمر مهم للغاية ، إذ ظهر من هذه المقايضة التي أتت بها

منذ زمن بعيد أن ما تصنعه الحكومة نفسها كان أغلى مما يصنعه
الأفراد بزيادة قدرها ٢٥٪ أو ٥٠٪ ولغلاء مصنوعات الحكومة أسباب
كثيرة ، ومن هذه الأسباب تشير الى وجود سبب نفسي بجانب ما في
النظم والمعاملات من التعقيد ، وهذا السبب هو عدم مبالاة المسره
بالمشاريع التى لا يكون له فيها منفعة شخصية ، فقد سقطت أغلب
المشروعات التى ادارها الوسطاء بدلا من أن يديرها أفراد يهتمون
بنجاحها ، وينجم عن ذلك تباين فى طرق الادارة . »

٧ - يستتبع تحريم الملكية الفردية تحريم التوريث ، لأنه نوع
من الملكية - التى هى أساس النكبات كما يقولون - متجاهلين أن
نظام الارث من أعظم الأسباب ، وأسلم ، والوسائل ، لتفتيت الملكيات
وهو طريق عملى للقضاء على الرأسمالية . هذا الى أن تحريمه يخالف
الطبيعة البشرية ، التى تورث الابناء خصائص الآباء من صحة وقوة
ومرض وضعف وذكاء وغباء . . الخ وكذلك فان تحريم الارث يقضى
على الامل وباعث الهممة فى نفوس الافراد والجماعات ، فإى دافع -
تظن - يبقى للعامل ، كى يبذل جهدا فى سبيل شئ يعام أنه محروم
من ثمرته هو وأولاده من بعده .

ولهذا فان النظام الشيوعى لم يستطع تنفيذ هذا المبدأ طويلا .
ثم عاد فاعترف سنة ١٩٤٦ بحق المورث فى الايصاء بتركته الى شخص
يختاره هو فى حالة عدم وجود قريب يرثه ، فجاء فى الدستور
الروسى الجديد فى المادة العاشرة منه : - « أن حق الملكية الشخصية
للمواطنين فى دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم وفى
مساكنهم واقتصاديات بيتهم الاضافية ، وفى الحاجيات والأدوات
المنزلية ، فى الاشياء ذات الاستعمال الشخصى والراحة ، وكذلك
حقهم فى ارث الملكية الشخصية حق مصون بموجب القانون . »

٨ - ثم يأتى العامل وأجره فى النظام الشيوعى - وكل الشعب

يعتبر عاملاً - حيث يسوى فى الاجر بين من يعمل بيده ، ومن يعمل
بنهنه وعقله (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) ، وهنا
نتساءل : كيف تتفاوت اتجاهات ، ولا تتفاوت الاجور ؟ يقولون بأن
العمال جميعاً أناس يجب أن يتساووا فى الاجور ، وهذا مغالطة
وخطأ ، فهم بتحديد أجراً متساوياً للعمال جميعاً يقررون أنهم
متساوون قوة وضعفاً ، ذكاء وابتكاراً ، وهذا ما لم يقل به مفكر
ولا أقره واقع .

كان من الممكن - لو كان الشيوعى يعتقد فى المثل والروحانيات -
أن يتنازل هذا عن شيء من حقه ارضاء لهذه المثل ، أما أن يجبر على
ذلك دون سبب الا المساواة فهذا مالا يقبل مطلقاً ، فباى حق يسوى
بين عامل يصنع الاحذية او المنسوجات مثلاً وبين عالم كاديسون الذى
أفنى عمره فى البحث والتنقيب ؟ مثل هذه المساواة سوف تنتج
تراخى المجد ، وإقتصاد النشيط ، مما يترتب عليه قلة الانتاج كما
وكيف ، ما دامت المساواة فى الاجر مضمونة .

وقد تتخذ اجراءات لتلافى مثل هذه النتائج ، فبعض مثلاً مشرفون
على العمال يحثونهم على العمل ، وجدلاً لو صح هذا وتمكن المشرفون
من القيام بمهتهم ، فإنه من العسير نجاح هذا الاشراف فى المزارع ،
اذ كيف يتسنى لنا أن نضع بجوار كل زارع من يشرف عليه ،
والاراضى واسعة شاسعة والفلاحون متفرقون فى أنحاء مختلفة .

اذن فلن يكون الحل الا ببث العيون والارصاد ، والتلويح بسوط
الارهاب ، وشبح البوليس السرى ، يتهددهم بالموت ان هم تراخوا
فى العمل .

وقد يكون الحل بوضع حد أدنى لانتاج العامل ، فلا يتسلم العامل
أجره الا اذا أتم الكمية المطلوبة ، وفى هذا من السخف مالا يحتمله
عقل ، فكيف نفرض حداً أدنى ، وهناك من رزق قوة جسم ، ورجاحة
عقل تمكنه من القيام بأكثر من هذا ، وبجانبيهم آخرون لا يستطيعون

ذلك لضعف بنيتهم ، فيكون الحال ، أن المجتمع - سيحرم من الانتاج الذى يستطيع القادر أن يقدمه زيادة على الحد المفروض ، لأن التلحق تأميل الى الراحة ، خاصة اذا كان التعب دون مقابل كما أنه سيحكم على الضعيف بالاعدام جوعا ، لانه لم يستطع أن يؤدي الحد المفروض عليه وهذا هو الدافع الى أن يصف كوستلر هذا المجتمع الماركسى بأنه يتألف من انتاج طابق سفلى وانتاج طابق علوى ذهنى ، ولكن ليس فى هذا المبدأ درجات ولا مصاعد .

وبهذا يتبين أن هذا المبدأ - من المساواة - لم يكن الا خدعة ، تخلق الباب العمال الذين يثنون من التعطل والفقر في ظل الرأسمالية ولكنها خدعة لم تدم طويلا فهذا ستالين يقرر صراحة في مؤتمر عقد سنة ١٩٣١ لرجال المال والاقتصاد المشرفين على الانتاج فى البلاد ويقول :- ان سير التقدم قد تعثرت خطاه ، نظرا للطريقة التى يسير عليها العمال من اهمال وتكامل ، وأنحى باللائمة على رجال الاقتصاد وأنذرهم بوجوب الاعتراف بأن الظروف الجديدة تتطلب وسائل جديدة ، ويجب أن يواجهوا مجرى العمل بنظام من الاجور المتفاوتة لكى يزيد الانتاج .

وبذلك تراجعت الماركسية عن مبدأ أصيل فى نظريتها من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته - ونصت المادة ١٢ من الدستور الجديد على نظام جديد للاجور يقول :- « من كل حسب قدرته ولكل واحد حسب عمله » .

٩ - الماركسية حرب على الطبقات ، لأن الطبقة الواحدة هي غاية التاريخ الانسانى كله والماركسية فى سبيل تأكيد هذا المعنى تحاول تشويه كثير من حقائق الحياة ، ولكن عند التطبيق العملى تبين لنا ما فى هذه الغاية - التخلص من الطبقات من خدر وتنويم ، والا فإين هي هذه الغاية فى ذلك البيان الذى أذاعته وكالة الانباء السوفيتية (تاس)

ونشرته مجلة آخر ساعة الصادرة فى يوم ٢٨ من شهر أبريل سنة ١٩٤٨ جاء فيه :-

ان جائزة ستالين للموسيقى وقدرها مائة ألف روبل قد منحت عام ١٩٤٧ لجوزيف كليتا من أجل لحنه «أغنية سنالين» وان جائزة ستالين للتصوير وقدرها مائة ألف روبل قد منحت «لارا كلى طوينز» من أجل صورته « سنالين يخطب فى احتفال الذكرى الرابعة والعشرين لثورة اكتوبر » ، أما الجائزة الثالثة وقدرها خمسون ألف روبل فقد منحت للمرسام «باركرافتشنيكو» من أجل صورته «جوركى يقرأ قصته أمام ستالين ومولوتوف وفورشيلوف» وأما جائزة ستالين للنحت وقدرها كذلك مائة ألف روبل فقد منحت «لنيقولاي تومسكى» من أجل تمثاله «ستالين» وجوائز ثانية وثالثة منحت لموسيقين ورسامين ونحاتين من أجل موسيقاهم وتمائياهم لستالين ، وجملة الجوائز التى منحتها الدولة - دولة الشيوعيين ونعيم الفقراء والمحرومين باسم ستالين ومن أجل صور وتمائيل تبلغ نحو أربعين ألف جنيه ، والذي قرر منح هذه الجوائز هو مجلس السوفيت ، والرفيق ستالين هو رئيس المجلس المذكور .

وفى مناقشه رسالة الاساذ (فؤاد شبل) الملحق الصحفى بالمفوضية المصرية بموسكو سابقا عن « الدستور السوفيتى الجديد » لنيل درجة الماجستير ، وكان من أعضاء لجنة التحكيم الاستاذ كامل عبد الرحيم الوزير المفوض المصرى بمسكو سابقا . جاء فى هذه المناقشة - البيانات التالية :- « أجرة الفلاح الروسى ٣٠٠ روبل شهريا (الروبل يساوى خمسة قروش مصرية تقريبا) تقتطع منها الحكومة ١٥٠ روبلا لتقوية الصناعات . الممثلون والراقصات والأدباء والكتاب يسمون بالطبقة المثقفة إيتقاضون أجور عالية تصل الى عشرين ألف روبل شهريا . الطبقة المثقفة وهى حوالى ٨ - ٧٪ من

السكان تنعم بحوالى ٤٣٪ من الأجور ، وأبناء الطبقة المثقفة يتمتعون بالتعليم الجامعى سواء المجانى منه أو غير المجانى ، وأبناء الفلاحين لا يستطيعون التمتع به . »

وهكذا يكون حرب الطبقات فى الدولة الشيوعية تنفيذا لتعاليم كارل ماركس .

١٠ - تقول الشيوعية انها سوف تنقذ العمال من الذل والاستعباد فى ظلال الرأسمالية ولكن سرعان ما وضح أن هذه الكلمات ما هى الا احدى خدعهم التى يموهون بها الحقائق ويغررون بها الشعوب والعمال بوجه أخص . وهذه بعض الحقائق التى تبين موقفها من العامل الذى أصبح كالمستجير من الرمضاء بالنار .

« فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ينص على أن العامل يجب أن يقبل أى عمل يعهد اليه به ، وفى أية بلد وفى أى مكان . وفى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ و ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ صدرت مراسيم تحرم على العامل أن يتخلى من تلقاء نفسه عن أى عمل يسند اليه ، والا فانه يعد هاربا ، ويحكم عليه بأن يقضى عشرة أعوام فى معسكرات العمل الاجبارى . وينص مرسوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ومرسوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ على أن العامل اذا غاب يوما واحدا ، أو تكرر تأخره عن مواعيد العمل ثلاث مرات فى شهر واحد ، فانه يفصل من عمله ، ويحرم من بطاقة الاتحاد المثبتة لمهنته ، والتى تعطيه حق السكنى والغذاء ، ويتعرض للحكم عليه بالسجن مدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة .

وينص المرسومان الصادران فى أول يونيو سنة ١٩٣٢ و ٢ يونية سنة ١٩٤٢ على أن العمال مسئولون ماليا عن أى ضرر يحل بالمصنع أو بالادوات بحسب تقدير مدير العمل فقط ، وقد يصل ما يقطع من أجر العامل الى عشرة أمثال ما أ تلف أو ضيع .

وينص القانون السوفيتي الاعلى الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ على أن من حق المدير أن يفرض عقوبة السجن على العامل لمدة أربعة أشهر دون تحقيق أو محاكمة .

كل هذا يحدث من حكومة تدعى أنها حكومة عمال . »

وبعد فهذه هى الماركسية فى سننى حكمها الاولى ، تسير فى تقهقر مستمر ، لا تتنازل عن مبدأ الا لنتنازل عن الآخر ، فهى تبتعد سنة بعد سنة عن عقائد المذهب الذى قامت عليه دون استثناء فى ذلك لعقيدة من العقائد ، ولولا هذا التقهقر والتباعد عن مبادئها لما تقدمت فيها صناعة ولا ازدهرت فيها زراعة .

ان تجربة الماركسية فى الدولة الشيوعية الكبرى قد نجحت بمقدار ما تركت من المذهب لا بمقدار ما أخلت منه ، وكل ما فى الدولة الشيوعية - حالياً وبعد أربعين سنة - يدل على اباحة المحرمات والمحظورات ، التى قامت الماركسية الا لتمحوها ، فالدين والوطنية اعترف بهما حين شبت الحرب ، واتضح للزعماء الملحدىن مقدار أهميتها ، والطبقة - وهى أملهم المنتظر وغايتهم المترقبة ، وعندهم أمام كل موبقة يستبيحونها فى سبيله - لم يبطل قيام الطبقة الحاكمة بعد انتهاء الاستغلال على أيدي أصحاب الاموال ، بل جدت طبقات لم تكن وتفاوتت درجات المعيشة تبعاً لذلك .

لقد أتيج لنظرية ماركس من الفرص ما فيه الكفاية لإظهار قوتها العملية فى مجال التطبيق ، أربعون عاماً من الزمن ، ومائتا مليوناً من الأناس ومساحة تبلغ ضعف القارة الأوروبية كلها ، أو سدس العالم ، ومع ذلك خرجت مثقلة بالديون ، بعد أن غيرت أصولها وتخلت عن عناصرها .

لقد كانت هذه النظرية امتداداً لتلك الحركات المادية الأخرى

«للتناثرة في عصور التاريخ البعيدة ، وذلك لاتحادها جميعا في
الاهداف والوسائل والدعائم وأحوال القائمين بها والداعين اليها .

ولعل أصدق إطلاق عليها هو أنها ظاهرة معتلة ، نشأت في وسط
معتل ، نتيجة مقبلمات معتلة ، على يد طائفة معتلة ، تعتقد أن سنن
الدساتير القائمة على العلم ، والقوانين المستندة الى العقل يكفي لتجديد
العالم . ثم هي بمنطق القهر تسلطت على شعب ثائر معتل ، لم يفق
بعد من ثورته على القياصرة حتى يتبين الحق من الباطل ، ولكن
ما لبثت الحقيقة أن تكشفته له ، وبدأ يتعرف عليها ، ويحاول أن
يصرخ - وإن كان فمه مكهما - بأعلى صوته ، محذرا اخوانه في
الانسانية من أن يحقق بهم ما أصابه .

يقول الشاعر الروسي « بسترناك » في كتابه «الدكتور زيفاج» الذي
كان سببا في انهاء حياته ، والذي نال عليه جائزة نوبل للسلام
سنة ١٩٥٨ حيث قامت قيامة زعماء الكرملين ثم فصل من اتحاد الكتاب
هناك ، وشكلت هيئة لمحاكمته ، بعد أن أعلن على لسانه رفض الجائزة
واعتذاره لحكومته - يقول هذا الكاتب ناقدا المادية خاصة الماركسية
من بينها :-

« انها - يعنى الحكمة الالهية - تخلق نفوسا وأرواحا يتعلق بها
«لخلاص أو الهلاك وليس من عملها أن تفضل جمهورا من الناس على
جمهور » .

« ان المادية التاريخية مذهب تتباعد فيه المسافة بين النظريات
ووقائع الحياة . »

« ان الحياة وهبت لنا لنحيها ، لا لنجعلها تمهيدا لتنفيذ اقوال
أصحاب الآراء . »

« ان التاريخ شبح يخلقه خيال الانسان ، ليصور به تسلسل

الحوادث ، وليس من حقه أن يدفع الناس مع الماضي الى المستقبل
لنسيان الحاضر . »

« ان الحيوية هي أساس كل فن وكل شاعرية ، وهي ينبوع
ينبثق من الداخل ، ولا يملأ عليه من الخارج » .

ويقول الرئيس جمال عبد الناصر يقدم لكتاب «حقيقة الشيوعية»
ان الشيوعية حين أصبحت نظاما للحكم انقلبت الى شيء آخر غير ما
كان يأمله دعاةها ، وما أكثر النظريات التي تفتن وتخدع حتى اذا
دخلت دور التطبيق العمل انحسر عنها لثامها ، وأسفرت عن حقائقها
الاليمة !

كل ما كسبه الشيوعيون من شيوعيتهم أنهم صاروا آلات في
جهاز الانتاج العام وكانوا بشرا ذوي ارادة .

لقد كفروا بالدين ، لأن الدين في عرف الشيوعية خرافة ، وكفروا
بالفرد ، لأن الفرد في دين الشيوعية لا كيان له ولا حقيقة لوجوده ،
وانما الكيان للدولة ، وكفروا بالحرية لأن الحرية نوع من ايمان الفرد
بذاته ، وليس للفرد في النظام الشيوعي ذات ولا ارادة ، وكفروا
بالمساواة في نظام الدولة ، لأن الدولة في دستور الشيوعية طبقات.
تنظم في هرم يتربع على قمته فرد ويحتشد ملايين الشعب في
القاعدة . »

الاسلام

« ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين »

يضيق بعننا هذا عن ذكر التفاصيل والملايسات التي سبقت وعاصرت نشأة الدين الاسلامي ، ولذا فسوف نستعرض العالم قبيل الاسلام في ايجاز يفرضه ضيق المجال - مسططين الضوء على بعض الجوانب والزوايا في الاقاليم المشهورة في تلك الآونة .

يلاحظ الناظر في تاريخ الانسانية في الفترة ، قبيل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم ومجيئه بالاسلام ، أن العالم كانت تكتنفه الشكايات من أقصاه الى أقصاه ، فلم تك تسمع الا أنينا ينبعث من كل جانب من جوانب هذا العالم الرحيب .

من فارس - حيث الاكاسرة يحكمون ولا راد لحكمهم ، والنار تعبد وتقدس ، ولا هيمنة على النفوس لسواها - كانت تنبعث الشكايات المختلفة التي كانت سببا في ظهور «مانى» في القرن الثالث الميلادي الذي دعا الى حياة العزوبة ، فحرم النكاح ، استعجلا للفناء ، وانتصارا للنور على الظلمة بقطع النسل ثم قام على أنقاضه «مزدك» فأعلن أن الناس ولدوا سواء ، لا فرق بينهم ؛ فنبغى أن يعيشوا سواء . لا فرق بينهم ، ولما كان المال والنساء مما حرصت عليه النفوس « أحل النساء - كما روى ذلك الشهرستاني في كتابه الملل والنحل - وأباح الاموال وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والنار والكلاء » ويقول البروفسور أرتهرش: «كان المجتمع الايراني مؤسسا على اعتبار النسب والحرف وكان بين طبقات المجتمع هوة واسعة لا يقوم عليها جسر ، ولا تفضل بينها صلة ، كانت الحكومة

تحظر على العامة أن يشتري أحد منهم عقارا لأمر أو كبير ، وكان من القواعد السياسية الساسانية أن يقتنع كل واحد بمركزه الذي منحه نسبه ، ولا يستشرف لما فوقه ، ولم يكن لأحد أن يتخذ حرفة غير الحرفة التي خلقه الله لها ، وكان ملوك ايران لا يولون وظيفاً وظيفة من وظائفهم ، وكان العامة كذلك طبقات متميزة بعضها عن بعض تميزا واضحا وكان لكل واحد مركز محدد في المجتمع .

كما كانت تنبعث الشكايات من الدولة الرومية حيث كانت في غاية الانحلال ، على كثرة مصائب الرعية فازدادت الاتاوات ، وتضاعفت الضرائب ، حتى أصبح أهل البلاد يتذمرون من الحكومة ويمقتونها مقتا شديدا ويفضون عليها كل حكومة أجنبية ، وقد هلك سنة ٥٣٢ ثلاثون ألف شخص في العاصمة نتيجة الثورات والاضطرابات التي حدثت في ذلك الحين .

« لقد كان العدل - كما يقول (سيل) - يباع ويساوم مثل السلع وكانت الرشوة والحيانة تنالان من الامة كل تشجيع » يقول جيبيون :- « في آخر القرن السادس وصلت الدولة في ترديها وهبوطها الى آخر نقطة ، وكان مثلها كمثّل دوحه عظيمة ، كانت أهم العالم في حين من الاحيان تستظل بظلها الوارف ، ولم يبق منها الا الجذع الذي لا يزداد كل يوم الا ذبولا » ويقول الفرد . ج بتلر : « ان الروم كانوا يجبون من مصر جزية على النفوس ، وضرائب أخرى كثيرة العدد ... مما لا شك فيه أن ضرائب الروم كانت فوق الطاقة ، وكانت تجرى بين الناس على غير عدل »

ولما ضاق الشعب بهذه المظالم ولم يجد منها مخلصا ، لامن نفسه . - لسيطرة الحاكمين عليه - ولا من خارجه ، وجه ما في نفسه من ثورات وتنازع الى الخلافات الجدلية ، والمناقشات اللفظية العقيمة ، قال أحد رهبان الكنيسة :- « كانت أطراف المدينة جميعا ملأى

بالجدل ، ترى فى الاسواق ، وعند باعة الملابس ، وصيارفة النقود ،
وباعة الاطعمة فأنت تريد أن تبدل قطعة من ذهب ، فاذا بك فى جدل
عما خلق وعما لم يخلق ، وأنت تريد أن تقف على ثمن الخبز فيجيبك
من تسأله : الاب الاعظم من الابن والابن خاضع له . وأنت تسأل
عن حمامك ، وهل ماؤه ساخن فيجيبك غلامك : لقد خلق الابن من
العدم .

وكذلك كانت تنبعث من الصين الشكايات ، حيث كان الشعب
مؤرقا قلقا بين أفكار متعددة لا تقدم حلا لمشكلاته تلك المتفاقمة ، مع
تتابع الايام فكانت تنتشر بها ديانات ثلاثة : ديانة « لاوتسو »
و « كونفشيوس » و « البوذية » وكانت اما قاصرة أو ضعيفة هزيلة
سرعان ما تنحط وتندثر ، فلم يكن عند الصينيين رسالة دينية يمكن
أن تحل بها مشكلات العالم .

وفى الجزيرة العربية نجد جاهلية عارمة ، فالقمار من مفاخرهم ،
والربا يجرى مجرى الامور الطبيعية ، والمرأة ينظر اليها نظرتهم الى
المتاع ، تواد طفلة ، وتقهر امرأة ، ويحال بينها وبين الحياة الحرة
الكريمة ، والحرب تشب بينهم لا تفه سبب . . وغير ذلك كثير من
عوامل الانحطاط والضياع .

يقول الطبرى فى تفسيره : « كان الرجل فى الجاهلية يفامر على
أهله وماله ، فيقعد حزينا سلبيا ينظر الى ماله فى يد غيره ، فكانت
تورث بينهم عداوة وبغضا . »

وبالجملة لم يكن على ظهر الارض أمة صالحة المزاج ، ولا مجتمع
قائم على أساس الاخلاق والفضيلة ، ولا حكومة مؤسسة على العدل
والرحمة ، ولا قيادة مبنية على العلم والحكمة ، ولا دين صحيح ماثور
عن الانبياء يأخذ بيد البشرية ، ويقودهم الى طريق السلامة والأمن .
هذه الشكايات - مع تقارب أو تباعد أسبابها - وحدث حاجات

البشرية جميعا الى انقاذ يسمح عنها ما تلاقيه من اعنات وازهاق ،
وما يقع عندها من ظلم واجحاف ، وما تحسسه من جفاف فى الروح
ونضوب فى النفس .

ولكن هذا وحده لم يكن سببا كافيا يتطلب مجيء الاسلام ، فمثل
هذه الظلمات يمكن أن تعالج بتجديد الرسائل السابقة ، وإزالة
ما علق بها من غبار حجب نورها عن المؤمنين بها ، ولا حاجة لبعث
رسول جديد بدين جديد كهذا .

ان الحاجة الى الاسلام كانت تنبثق من ناحية أخرى تحت مجيء
دين جديد يجمع بين شفافية الروح وقوة المادة فى إطار ممتزج متناسق
حتى يحقق لبشرية حاجتها رسموها ويمضى بها فى رحلة الحياة قوية
كريمة تسير واقعها الأرضي وتشارف أفق الفضيلة الأعلى فى تجارب
لا تكلف معه ولا نفور وذلك هى الفطرة التى فطر عليها البشر وذلك
ما جاء به الاسلام وما حققه على يد المؤمنين به تسعدت به الدنيا
وأمنت الشعوب ظلم المتجبرين وسيطرة المتألهين « ذلك الدين القيم
ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

لقد كرم الله الانسان بالعقل ، وفضله به على سائر خلقه ، وجعل
هذا العقل يسير فى خط النماء والنضج منذ كان آدم أبو الانسانية ،
وكلما قطع مرحلة من مراحل النمو تلك وأنهكه السير فأصبح فى
حاجة الى مساعد يعاونه على تبديد ما خيم على الكون من ظلام ، تلفت
يمنة أو يسرة يبحث عن مدد يأتيه ، كيما يواصل سيره ، ويستأنف
نشاطه .

اتبع الخالق جل شأنه فى تنمية هذا المخلوق - العقل - وسائل
يأخذ بعضها بحجز بعض ويسلم أولها الى تاليها ، فكانت الرسائل
حيث تتابع بها المرسلون ، كل يقدم بين يدي رسالته ما يدفع
قومه الى الايمان به ويغريهم بتصديقه - ازالة لما علق بأذهانهم من

عدم الثقة - ولم تكن هذه المعجزات الا أمورا تتفق مع طبيعة المرسل اليهم وعقليتهم التي ما زالت في دور الطفولة فكانت المعجزات التي تقدم بين يدي المرسلين معجزات مادية لا يستطيع من يراها الا أن يدعن لمن قام بها ويتأكد لديه أن هذا الانسان تسانده قوة تستطيع مالا يستطيعه الانسان .

لم يكن عقل الانسان ومنطقه كافيا في ادراك أن الله خالق كل شيء .
وانه الملك الحق لا اله الا هو .

ولن ننوغل في القدم مع الانبياء السابقين لنرى وسائلهم في اقناع من أرسلوا اليهم ولكننا سنراجع أحداثا لا يبعد عنا أقصاها أكثر من خمسة وعشرين قرنا ، كمثل يوضح تلك الحقيقة .
لما قضى الله أن يبعث موسى ، زوده بما لا يترك مجالا لمكر . .
« نودى من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى انى أنا الله رب العالمين . وأن الق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب ، يا موسى اقبل ولا تخف أنك من الآن آمنين . اسلك يدك في جيبك تخرج بيضا من غير سوء ، واضمم اليك جناحك من الريح فذاك برهانك من ربك الى فرعون وملائه أنهم كانوا قوما فاسقين » ٣٠ - ٣٢ القصص . وهذه المعجزات صريحة في الدلالة على غلبة منطق العقل ، والتصوير المادى على التصور الروحى .

وبعد أن انقضت عليه خمسة قرين أو ستة ، جاء عيسى يدعو قومه الى الله تعالى ، فقدم لهم كذلك ما يدل على تأييد الله له فأبرأ المرضى وأحيا الموتى « اذ قال الله يا عيسى بن مريم اذكر نعمتى عليك : وعلى والدتك اذ أيدتك بروح القدس تكلم الناس فى المهد وكهلا ، واذ علمت لك الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل ، واذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذنى فتنفخ فيها فتكون طيرا باذنى وتبرىء الأكمه والأبرص باذنى واذ تخرج الموتى باذنى واذ كففت بنى

اسرائيل عنك اذ جنتهم بالبينات فقال الذين كفروا منهم ان هذه الا سحر مبين » ١١٠ المائدة . وكان هذا تطويراً للمعجزة تبعا لنمو عقل الانسان ، فبعد ان كانت مادية بحتة ، اذا بها مادية تنبثق من القلب والعاطفة ، ولذلك كانت تختلط في تعاليمه دعوة العاطفة الى الرحمة والمغفرة والمحبة بدعوة عقلية غير مدعومة بالدليل المنطقي - الى ملكوت الله . وهذا صريح في الدلالة على ان منطق العقل لم يكن الى ذلك العهد قد بلغ من النضوج ما يجعله وحده قادراً على ادراك الحقيقة العليا في أمر الخالق جل شأنه ، وانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد .

وفي هذا الزمن السني جاء فيه موسى وعيسى عليهما السلام - انتقلت علوم مصر وفلسفتها وتشريعاتها الى اليونان والى رومية ، وغزت بسطانها وبمنطقها الافكار رأوت الى الفلسفة اليونانية والى الادب اليوناني خير ما فيها .

بدأت يقظة العقل ومنطقه ينبهان الناس الى أن الخوارق الحسية لاتنهض بذاتها دليلاً عقلياً على شيء .

لقد كتب الله في سنته أن يكون منطق العقل تاج هذه الحياة الانسانية ، على ألا يكون منطقاً جافياً خالياً من العاطفة ومن الروح ، بل على أن يكون منطقاً توفيقياً ينتظم العقل والعاطفة والروح جميعاً حتى يستطيع اكتناه غاية ما تستطيعه الانسانية من أسرار الكون ، وكان هذا ممثلاً في الدعوة الاسلامية التي قام بها نبي الاسلام محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم - يدعو الى الحق بمنطق العقل توازره العاطفة والروح « ان في خلق السموات والأرض واختلافه الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات

لقوم يعقلون » « ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب • الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقلنا عذاب النار »

ومادام هذا الدين خاتمة المطاف وقمة النضج العقلي ، فلا بد وأن يشتمل حولا لكافة مشاكل الانسان ، حتى لا يشعر الحاجة الى غيره ، ولذا جاءت تعاليمه ملائمة لطبيعة الانسان وفطرته بما فيها من ميول ورغبات ، حتى انها لتحس الحاجة اليه اذا حيل بينها وبينه لأمر ما • « فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » •

وعليه فقد أصبح الانسان بتلك الدعوة في غنى عن أية دعوة أخرى ، والا كانت عبثا لا هدف لها ، ولذا كانت معجزة هذا الرسول في الكتاب الكريم الذي أوحى اليه حاملا في ثنياه قوة ذاتية تتلاءم مع الانسانية في قمة مراحلها التطورية فجاء مشتملا على كافة الحاجات الانسانية ، ولم يترك جانبا من جوانب الحياة الا تعرض له ، وتعمق في بحثه بما يكفل للجميع في كل جيل تقدما ورفاهية واستقرارا •
« اليوم اكملت لكم دينكم وأنممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً »

نظريّة الإسلام العامّة في الاقتصاد

يخطيء من يظن أن هناك في الإسلام نظرية اقتصادية قائمة بذاتها ، لاترابط بينها وبين ماعداها من أسس وقواعد .

فالإسلام - وهو دين التوحيد - ينظر الى الانسان كشكاياته كوحدة مترابطة يأخذ بعضها بأسباب بعض ، ولما كان الدين الاسلامي انما يهدف الى الاخذ بيد البشرية والسير بها في سبيل الترقى والتحضر - بعد أن وصلت الى مرحلة القمة في النماء والنضج - كان عليه أن يقدم للانسانية ما يكفل تحقيق هذا الهدف والوصول اليه .

نظر الإسلام الى الانسان في مجتمعه نظرة فاحصة . مبنية على الواقع ، فلاحظ أن الفرد يتنازعه عاملان يبدوان على طرفي قفيض :

١ - عامل ينبعث من داخل الفرد ، فيسيطر على سلوكه ، ويتحكم في تفكيره ويدفعه دفعا الى الفردية ، ويمثل هذا العامل في غرائز الفرد وميوله ونزعاته .

٢ - عامل ينبعث من ظروف الفرد في حياته الفطرية ، ويحاول انتزاع السيطرة من العامل السابق ، بعد أن يفنيه أو يكبته ليدفع الفرد في غمار الجماعة مسلوب الاحساس بفرديته ، يتمثل هذا العامل في علاقة الفرد بغيره من ابن وزوج ووالدين وأخوة وأقارب وأصدقاء .

كما لاحظ الإسلام كذلك أن الانسان بفطرته لا يستغنى عن

واحد من هذين بالآخر لأن كلا منهما عنصر أساسى فى تكوينه ،
فعليهما يقوم البناء الانسانى المتكامل .

• وبناء على هذه الملاحظات بنى نظريته ، مخططا للانسانية طريق
الحضارة السعيدة بحيث لا يطمع الفرد فى الجماعة ، ولا تطفى
الجماعة على الفرد ، فجاءت مزاجا يحقق خير الجماعة ، وحرية الفرد
فى ظل العدل الانسانى ، ولما كان تحقيق هذا المزاج يجب أن تراعى
فيه ذاتية الفرد وكيان الجماعة . ليس من الناحية المادية وحدها ،
بل - كما سبق الإشارة الى ذلك - من جميع النواحي الانسانية
المختلفة ، فهو يدعو الفرد - لأنه اللبنة التى يقوم عليها البناء
الجماعى - أولا وقبل كل شئ الى ادراك صلته بالوجود ومكانه
منه . ويظل يؤكد هذه الدعوة ويقررهما فى نفسه حتى تصل الى
درجة الايمان ، وعندئذ يدعو ايمانه الى مواصلة تهذيب نفسه
وتطهير فؤاده ، وإلى تزويد قلبه وعقله بالمبادئ السامية (مبادئ
الاباء والانفة والأخوة والمحبة والبر والتقوى) وعلى أساس هذه
المبادئ ينظم الانسان حياته الاقتصادية ، كما ينظم حياته الاجتماعية
الخ . . كل هذه الجوانب فى حياة الانسان .

يقوم الروح أولا ويوجهها ، ثم يبنى على ذلك نظامه التهذيبى
ومعياره الخلقى الذى ينبثق منه ، ويقوم على أساسه نظامه الاقتصادى
وعليه فلا يجوز أن يضحى بشئ من مبادئ الخلق فى سبيل التنظيم
الاقتصادى .

الاسلام لا ينكر ذاتية الفرد ، ولا ينكر حقه فى التملك ، ولا
يفعل غرائزه المختلفة التى تحركه فى الحياة ولكنه الى جوار ذلك ،
ينكر على الجماعة أن تبلغ من حماية الذاتية الفردية حدا يزيد القوى
قوة ، والضعيف ضعفا ، فتكون بذلك سببا فى تداعى الجوانب
السامية فى نفس الانسان لا جوانب الايثار والمحبة وما إليها من

عواطف أصيلة في النفس ، هي قوام الاسرة وهي قوام الجماعة كلها .

فالجماعة الانسانية - لكي تنهض الى الكمال - يجب أن تكفل للفرد حريته في النشاط الذاتي ، وحقه في المتاع العادل بثمرات هذا النشاط ، وتحول في نفس الوقت بينه وبين الضغط على نشاط غيره ، وبينه وبين ما لغيره من حق في ثمرات نشاطه والمتاع بها .

جاء الاسلام محققا لهذا كله ، فأقر الملك والاسرة والميسرات ، واعتبرها نظاما أساسية في الحياة الاجتماعية ، ولكنه قدر ما في قيام الملكية الكبيرة واستمرارها من خطر الطفيان من جانب الأغنياء والشعور بالظلم الناشئ عن تفاوت الحظوظ المادية من جانب الفقراء فعمل للحيلولة دون قيام الملكية الكبيرة على أساس غير المجهود الذاتي ، ولذا حرم الربا وجعل الميراث وسيلة فعالة لتجزئة الملكية الكبيرة ، ليطمئن المجتمع على نفوس أفراد من الحقد ، الناتج عن تفاوت الأرزاق تفاوتاً ظالماً .

لقد وضع الاسلام الانسان - فردا أو جماعة - داخل إطار رسمه هو - يضمن سلامة المزاج بين الفرد والمجتمع - ثم أعطاه الحرية ليكيف وجوده وكيانه في هذه الحدود .

مبادئ الاقتصاد الإسلامي

لم يقدم الإسلام - كما سبق الإشارة إليه - في الاقتصاد مبادئ مستقلة تقوم بذاتها دون سائر جهات الحياة الأخرى - كما تصنع النظم الوضعية - وأطلق عليها هذه التسمية . ولكنه نظر إلى الحياة نظرة واقعية ، على أنها متكامل وتتساند ، فلا استقلال لجانب دون آخر ، وإنما تعتمد جهاتها كل على الأخرى ، وتقوم جوانبها المادية المحسوسة على جوانبها الروحية ، ولذا وردت مبادئه الاقتصادية ممتزجة بمبادئ أخرى ، قد تكون أخلاقية أو اجتماعية أو تربوية .

والإسلام مع هذا لم ينظر إلى الناحية الاقتصادية نظرة سطحية عابرة ، وإنما نجده تعمق المشكلة - شأنه في كل تنظيم - وغاص وراءها يبحث عن سرها - وينقب عن حقيقة جلورها . وفي كتاب الله أوضح السنة نجد تلك المبادئ المتكاملة ، المبنية على الأسس الواقعية الفطرية ، منشورة هنا وهناك - متبعا في ذلك أرقى النظم التربوية - حتى تتشربها النفس ، وتبرز في صورة سلوك لا أن تكون قواعد محفوظة ، لم تصل إلى أغوار النفس ، الأمر الذي يصعب معه التطبيق إلا بقوة القهر والسلطان .

لقد جعل الأمر في التملك مبنيا على الإباحة ، يتساوى فيه الجميع ، ثم استثنى أمورا - الضرر في اقترافها محقق بالفرد والجماعة - أوجب البعد عنها ، تاركا للمجتمع تنظيم حياته في حدود هذه الخطوط ، حسب ما تمليه البيئة والظروف الزمانية والمكانية ، وثقا من أن ذلك لن يغير من النتيجة المنشودة ، ما دام التطبيق في حدوده المرسومة .

والمتتبع لكتاب الله ، وصحيح السنة يجد منهج الاسلام في الاقتصاد يسير في خطوط يقوم بعضها على بعض ، يمكن اجمالها في النقاط التالية :

١ - تقويم العقل الانساني :

والصلة بين العقل والاقتصاد صلة قوية ، فالعقل الانساني معيار سليم يجب أن يستغله الانسان ، ولا يتركه طاقة معطلة ، « ان في السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون »

ويظل القرآن يكرر هذا مرات ومرات في سورته المختلفة ، ليوجه الانسان الى التدبر والتأمل ، فينظم العلاقة بينه وبين عالمه هذا كيما يبدأ في خط سيره الجديد من نقطة البدء ، دون تشويش أو تشويه .

٢ - الايمان بالله ضروري للانسان :

فالانسان اذا ما نظر فأمعن النظر ، وفكر فدقق الفكر ، وصل من النظر والتفكير الى يقين بالله ، ثم هو كلما أمعن النظر ، وأطال التأمل والتدبر ، وحاول الاحاطة بالزمان والمكان ، وما تشتمله وحدتهما التي لانهاية لها من عوالم دائمة المور ، شعر بنفسه ذرة من هذه العوالم تجري كلها على سنن ثابتة تمسكها ، والى غاية عند يارثها علمها ، فلا يعرف لغير الله خضوعا ولا ادعانا ، ولا يخاف في الحياة فقرا ولا مذلة ، يسير في الحياة هادئ النفس عزيزها . . « الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب »

« ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون » .

٣ - احترام الملكية الفردية :

١ - فيقرعها ويعترف بها « الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا » . والآيات التي تتحدث عن ذلك كثيرة تضيق بها صفحات بحثنا هذا .

٢ - محاربة تفاوت الفرص في التملك ، فلا تفاضل بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الثراء ، وإنما الكل سواء لا يرفع هذا على ذاك سوى عمله . « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا » « يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إنه عليم خبير »

٣ - تحديد وسائل الحصول على الملكية ، فالحصول على المال ليس غرضاً وإنما هو وسيلة للاستقرار واستعادة ، ملاحظا الأصل الثابت في التملك - وهو الإباحة والحرية الخالية من العسوان ، فيحرم على الفرد انتهاج وسيلة عدوانية في سبيل حصوله على الملكية ، ثم يترك له الحرية بعد ذلك « قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولي الأبواب لعلكم تفلحون ، قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى

بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون »

وفى سبيل ذلك نجده :

(أ) يحرم على الفرد الحصول على المال بطريق المقامرة ، لما فيها من عدوان على مال الآخرين بدون مقابل ، ولما فيه من عدوان على ما يملك الشخص نفسه من طاقة تعطل ، ولما فيه كذلك من عدوان على حق المجتمع أزاء الفرد . يتطلب منه عملا انتاجيا يساعد في نهوضه وتقدمه « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون »

(ب) ويحرم عليه التنمية بطريق التعامل اتربوى ، لما فيه من علو في رفع قيمة رأس المال وتشجيع على بطالة من يملكون المال ، واثارة أحقاد المستغلين من ذوى الحاجات ، الأمر الذى لا يضمن معه استقرار الجماعة ، ولا أمن الفرد واطمئنانه « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ، « وما أوتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » .

(ج) ويحرم عليه التنمية بطريق النهب واستغلال ضعف الآخرين « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » « يا أيها الذين

تَأْمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ،

«ان الذين ياكلون أموال ايتامي اظلمها انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » « ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتهم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعماء يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا » .

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وأن تلووا أو تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيرا » .

٤ - تنقيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، فيقيمها على أساس تبادل المنفعة والمساواة الذاتية بينهما ، « أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون »

ويقول عليه الصلاة والسلام : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلطه » . وبهذا يرفع من ذاتية العامل ويجعل نظرة صاحب العمل الى العامل نظرة خالية من الاستغلال أو الاحتكار اذ كل يقدم ما يستطيع ليحصل على ما يريد ، وعليه فالعلاقة بينهما يسودها التعاون المنبثق من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

٥ - محاربة استبداد حب التملك بالفرد مما يدفعه الى أن يشق على نفسه ، ويبذل مافوق طاقته ليحصل حاجاته ، فالتملك ليس غاية في ذاته ، وانما هو وسيلة تعاون الانسان في الوصول الى سعادته واطمئنانه - ولذا تكررت في سور القرآن الآيات التي

تُشير الى أن الرزق والنماء متعلق - كأي شيء - بإرادة الله وتقديره
ولا قيمة لآية قوة أخرى - مستقلة عن قوة الله - في زيادة أو نقص
ما حدد لكل انسان « أمن هذا الذي يرزقكم ان أمسك رزقه بل لجوا
في عتو ونفور أقمن يمشى مكبا على وجه أهدي أم من يمشى سويا
على صراط مستقيم » ولقد رسم صلى الله عليه وسلم صورة هذا الفرد
الذي استبدت به رغباته أوضح تصوير : « ان المنب لا أرضا قطع
ولا ظهرا أبقى » .

ولكى يكون عمليا في ذلك كفل للفرد سد حاجاته اذا لم
تستطع ذلك طاقته الفردية الخاصة فأوجب على المجتمع رعايته، وجعل
له نصيبا من بيت المال « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليها والأولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم »

٦ - تحديد طرق الاستمتاع بما يملك ، وهو تحديد ليس فيه
حد من حرية الفرد ، وإنما هو حاجز يحول بين الفرد وبين الاندماج
في المتعة بما ينسيه الآخرون الذين يعيشون معه ، فيعتدى على
حقوقهم ، ولذا نجده يضرب حوله سياجا من المحظورات التي قد
يبعده اقترافها عن الطريق السوي - جاعلا الاصل في الاستمتاع
الاباحة كذلك . . « يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا
وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ .
وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ » .

والقرآن لا يكتفى بهذه النداءات التي تنعو الى التوسط في
الاستمتاع ، وإنما يتوعد من ينحرف عن هذا الطريق بالخسران
والضلال « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما
رَزَقَهُمُ اللَّهُ افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين وهو الذي أنشأ

جنت معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا آكله
والزيتون والرمان متشابها وغير متشابهة كلوا من ثمره اذا اثمر
وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ومن الانعام
حولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان
انه لكم عدو مبين ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل
أذكرين حرم أم اشتملت عليه أرحام الاثنيين نبئوني بعلم ان كنتم
صادقين ومن الابل اثنين ومن البقر اثنين قل أذكرين حرم أم الاثنيين
أم ما اشتملت عليه أرحام الاثنيين أم كنتم شهداء اذ وصاكم الله
بهذا فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ان الله
لا يهدي القوم الظالمين » *

٧ - تنمية روح الجماعة في الفرد فيوجب عليه نسبة محدودة
من المال مساهمة في سد حاجات المعوزين ، وهي في نفس الوقت
تستل الضمائم والاثقاف من نفوس الفقراء على الانبياء ، وذلك
بحقبقا للهدف الذي يسعى اليه الاسلام من أمن واستقرار « وآتيموا
الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » انما وليكم الله ورسوله
والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ،
« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتذكهم بها وصل عليهم ان صلاتك
سكن لهم والله سميع عليم » *

٨ - اطمئنان الفرد على ماله والمحافظة عليه وصيانتة :

(أ) من النهب والسرقة ، بسن العقوبات الرادعة « انه
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان
يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من
الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم »
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله
والله عزيز حكيم » *

(ب) من الاحتيال بالنهي عن الاستمتاع بما لا آخرين بدون حق
« ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا
فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » •

(ج) من نفسه بالنهي عن المبالغة في استهلاكه حتى ولو كانت.
المبالغة في أوجه الخير « يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا
طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين » وآت ذا
القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ان المبشرين
كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا واما تعرضن عنهم
ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا ولا تجعل يدك
مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ••
« والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » •

٩ - اثاره دافع التملك في الفرد خشية أن يخسر - متأثرا
باندفاع النفس ، نحو الجانب الروحي أو بقسوة الحياة ومشقاتها -
فيجعل ماله من بعده لذريته وأهله ، وبذا لا يقف الفرد في مسعاه
عند حد الاكتفاء الذاتي • ولتحقق هذا سن قانون المواريث «للرجال
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك
الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا وإذا حضر
القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فأرزقوهم منه وقولوا لهم
قولا معروفا •

٤ - احترام الكيان الجماعي :

معتمدا على الترابط الأسري - والأسرة أساس المجتمع - بين
الأفراد ، بتبادل الحقوق والواجبات من تربية وكفالة وانفاق ورعاية
« واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى
واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب
وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا »

الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتُمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً » والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المسوتود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك . . . » وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً » والقرآن لا يكتفى بهذه النداءات صيانة للأسرة التي يقوم عليها بناء المجتمع ، ولكنه يعمل على المحافظة عليه وصيانتته من :

(١) تضخم الثروات : فسن قانون الميراث الذي يعمل على تفتيت الثروات الكبيرة مما يكفل للمجتمع السلامة من طغيان هذا التضخم المالى وتداوله فى أسرة واحدة مما يسىء إليه فى أفراده وأخلاقه ونظمه ومثله .

(ب) ومن سيطرة الذاتية على أعضائه مما يخل بتناسقه وترابطه « قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين » « انفروا خفافاً وثقالاً وجاهلوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » . ولما كان سر جموح الفرد أو الأسرة وبعده عن الطريق الجادة ، هو سيطرة حب المال عليه ، الأمر الذى يجعله غاية لاوسيلة - قرر الاسلام فى كثير من آياته أن المال ليس هو وسيلة الاستقرار والأمن والواقع بجواره يقرره « ولا تعجبك أموالهم وأولادهم إنما يريد الله أن يعذبهم بها فى الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون » « ان قارون

كان من قوم موسى فيبغى عليهم وآنيناه من الكوز ما ان مفانحه لننوء
 بالعصبة أولى القوة اذ قال له قومه لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين،
 وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن
 كما أحسن الله اليك ولا نبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب
 المفسدين ، قال انما نوتيته على علم عندي أو لم يعلم أن الله قد أهلك
 من قبله من القرون من هو أسد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسئل عن
 ذنوبهم المجرمون « وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عنا
 زلفى الا من آمن وعمل صالحا فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا
 وهم فى الغرفات آمنون » .

(ج) ومن سيطرة المادية وضياع المثل - الأمر الكفيل بتحطيم
 أقوى المجتمعات وانهيارها - فيقدم آلعون المحدودى الدخل بما يرفع
 من معنوياتهم ، ويطمئن الآخرين على حياتهم من الضياع اذا فاجأهم
 المرض « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر
 من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال
 على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين
 وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا
 والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا
 وأولئك هم المتقون » « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
 عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن
 السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » ثم يدفع الأفراد - بالوعود
 الخلابية - الى مد يد المعونة الى اخوانهم فى صورة قرض ، تحسوطه
 المثل السامة الخالية من الفائدة المادية محتسبا ذلك عند الله « من
 ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله
 يقبض ويبسط وأليه ترجعون » .

والاسلام فى احترامه للكيان الجماعى لا يكتفى بالمحافظة عليه
 من عدوان الفرد فحسب ، بل يقدمه على الفرد عند التعارض ،

فضياع مصلحة فرد أهون من ضياع مصلحة المجموع ما دام لا يمكن تحقيق مصلحتيهما معا ولذا نجاه :

(١) يجعل انفراد وما يمتك في خدمة الجماعة ، فيغريه تارة بالتضحية في سبيله ، ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله ، فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن اوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم » .

ويتوعده أخرى اذا لم ينفع معه الاغراء « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وأحسنوا ان الله يحب المحسنين » .

(ب) يجعل المرافق العامة ملكا مشاعا تنظمه الجماعة بواسطة حكامها تنظيما يكفل للجميع المساواة في الانتفاع بها « هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون » « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون » « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مزاكيبها واكلوا من رزقه وإليه النشور » . الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

شبهات

مع إضوح هذه الحقائق فى التشريع الإسلامى ، وامكان تطبيقها بسهولة ويسر يحققان الهدف المنشود من وراء النظريات والقوانين ، مع كل هذا لم يسلم نظام الاقتصاد الإسلامى من طعن مافون جاهل ، أو مؤاخذ متعصب أعماه تعصبه عن الحقيقة ، فلم يبحث وسار فى تيار الخصومة القديمة يكيل المطاعن فى وجه نظام الإسلام الاقتصادى شأنه فى ذلك شأن جميع نظم الإسلام الأخرى المنبثقة عن نظرتة الى الفرد والجماعة والحياة . واستكمالا لبحثنا هذا كان من الضرورى أن نعرض طرفا من هذه المطاعن والمآخذ التى يحاولون الصاقها به على مافياها من سذاجة وتفاهة يبدوان لأول وهلة .

١ - يأخذون على النظام الإسلامى فى الاقتصاد اعتماده على الأمور الروحية المغيبة وجعلها الأساس الذى ينهض عليه ، ويقولون أن الإسلام بهذا إنما يخدر الطبقة العاملة كما هو حال كافة الأديان . والحقيقة التى لامراء فيها ولا جدال أن الإسلام لم يكن فى يوم من الأيام مخدرا وإنما كان أبدا ثورة هادفة فى كل خطواته ، والناظر فى مبادئه آنفة الذكر - على إيجازها - يتبين مدى الحرارة والقوة التى يدفعها بروحانيته - ماديته فى نفوس تابعيه ، وبهذا يتحقق التوازن الذى تفقده سائر النظم الأخرى ، ويأمن الفراغ الذى ينشأ عن تقييم أحد الجانبين - الروح والمادة - والانحراف نحوه دون الآخر ، وليس أدل على ذلك من الواقع الملموس الآن فى عالمنا من فراغ فى نفوس الشعوب دفع الكثير منهم الى تصرفات شاذة .

وترك الباقين في حيرة واضطراب ، سواء في ذلك العالم الرأسمالي أو العالم الشيوعي ، وأنه في اليوم الذي يصبح فيه قانون الأمة ديناً تؤمن به فلن تهدر كرامته ، يقول الفيلسوف « بنتام » « متى صارت الأمة من حزب القانون ، قل أهل المجرمين في الهرب من العقاب » وهي قاعدة نفسية يقرها الخبيرون بنفسيات الشعوب والمشتغلون بالتشريع .

٢ - يقولون ان آيات القرآن صريحة في أن مالك الأشياء هو الله ، وعليه فليس هناك ملكية فردية خاصة ، والا فهو التناقض ، أليس القرآن هو الذي يقول : « لله ملك السموات والأرض وما فيهن وهو على كل شيء قدير » وأمثلة ذلك في القرآن كثيرة .

والحق أننا لاننكر ملكية الله عز شأنه لكل شيء ، ولكن الاعتماد على هذه النظرية للكون لاستنتاج أن الاسلام لا يبيع الملكية الخاصة لا يخلو من الخطأ .

يشارك الاسلام مع سائر الأديان السماوية في هذه النظرة الشاملة للكون القائمة على اعتباره من صنع الله الذي يملك كل شيء فيه ، وهي نظرة فلسفية لا يمكن أن نستنتج منها إلغاء ملكية الأرض الخاصة ، وهذه النظرية توضح ماهية الكون وعلاقته بالله ، ولا تحدد العلاقات الاقتصادية بين الأفراد على الأرض .

ان الاسلام بهذه النظرة يضع قضية الملكية في إطار فكري عام ، مختلف عن نظرة الحق الطبيعي التي يتشلق بها الرأسمالي في تأكيد سيطرته على ما يملك ، فالله بهذه النظرة الاسلامية يمثل لحق المطلق والعدالة التامة ، وهو القوة التي تسيطر على الكون وتسيره ، فان كان الأمر كذلك ، فلا يعقل أن يكون جائزاً بعرف الاسلام اطلاقاً يد المالك بالتصرف في أرضه بغض النظر عن مصلحة الآخرين .

الاسلام (بنظريته الشاملة للكون) قد ربط قضية الملكية - نظريا ، ومن طرف خفى - بقانون أخلاقي أعلا، فنظرتة الشاملة للكون أخلاقية أساسها ، أى انها تقول بوجود قوة حق وخير وراء العالم ، وهذه النظرة وان كانت لاتنفى حق النملك ، ولا تنظم تفاصيله تضع - بشكل نظرى على الأقل - حدودا عامة للنصرف .

٣ - يأخذون عليه منهجه التشريعى ، حيث يشير الى كثير من أحكامه باجمال دون تفصيل أو تحديد .

والحق أن هذا ليس مأخذا ، وانما هو مفخرة من مفاخره ، ودليل من أدلة اعجازه والا لما صح أن يكون نظاما صالحا لكل زمان ومكان .

ان الله لم يخلق الانسان ليكبله بالقيود كما يتصور هؤلاء المشرعون كما انه لم يسن هذه المبادئ والنظريات لتحفظ في المتاحف وانما أوجده وأوجد الحياة من أجله ليحيها . . فهي كلها مباحة له باستثناء أمور تودى به الى هاوية الفرقة والانحراف ، جعل مهمة التشريع الحيولة بينه وبين هذه المستثنيات ، ولذا جاءت نظمه عامة مجملة ، أما تفصيلها وتفسيرها فهذا متروك للبيئة والزمان يحدانه ويكيفانه حسب حاجات الحياة وفى حدود تلك القوانين العامة المجملة ، فلا تصادم طبيعة ولا عقلا ، ولا تقف عائقا فى سبيل التقدم والنهوض ، لا سيما وأنه يؤمن بالتطور والتقدم والرقى .

٤ - ويقول آخرون : ان نظاما لم يدم بعد رائده الا فترة وجيزة ، ثم حدث فيه ما حدث من تغير وتبديل ، لا يعتبر بحق نظاما دائما ، ولا يمكن العودة اليه .

كلام منمق يوحى ظاهره بالقوة ، وان كانت الحقيقة غير ذلك ، يشهد بها التاريخ ويؤكدها فانه ما كادت المقادير تسوق الى المسلمين.

خليفة فيه بقيه من روح الخلافة ، ووعى المسلم ، حتى عاد المسد
الاسلامى الى الظهور ، وحتى أصبحت الحكومة الاسلامية حقيقة
نابضة بعد أن غيبها ستار من الاثانية عن العالم .

كان ذلك الخليفة عمر بن عبد العزيز . وهو وإن لم يمتد به
الزمن مدة يتمكن فيها من تعميق جذور هذه التفاليد في نظام الدولة
الا أنه منحنا دليلا قويا على أن الطاقة الكامنة في الاسلام طاقة حقيقية
صالحة للاستخدام في فترات مختلفة متفاوتة فإن ما استطاعه ابن
عبد العزيز بالأمس يمكن أن نفعله نحن اليوم .

وهذا ملاحظه مسنر « جب » وصرح به في كتابه (حينما يكون
الاسلام) بقوله :

« ولئن الاسلام مازال في قدرته أن يقدم للانسانية خدمة سامية
جليلة ، فليس هناك أية هيئة سواء يمكن أن تنجح نجاحا باهرا
في تأليف الاجناس البشرية المتنافرة في جبهة واحدة أساسها المساواة
فالجامعة الاسلامية العظمى في افريقيا والهند وأندونيسيا ، بل تلك
الجامعة الصغيرة في الصين ، وتلك الجامعة الضئيلة في اليابان ؛
لتبين كلها أن الاسلام مازالت له القدرة التي تسبطر كلية على أمثال
هذه العناصر المختلفة الاجناس والطبقات فاذا ما وضعت منازعات
دول الشرق والغرب العظمى موضع المدرس ، فلا بد من الالتجاء الى
الاسلام لحسم النزاع » .

٥ - ثم يأتي بعد ذلك أكبر مأخذ يأخذه الرأسماليون على
النظام الاقتصادي الاسلامى وهو تحريم « الربا » والتعامل به ،
فيقولون : « ان تحريم الفوائد يعوق سير الأعمال وانصفت التجارة
كما يعوق تنفيذ المشروعات الاهلية الهامة » .

ولنفرض (جدلا) أنه يعوقهما « قتا » فهو يعوض هذا أحسن

تعويض ، اذ يمنع الحروب فى العالم ، تلك الحروب التى لاتجلب
للجنس البشرى غير اثسقاء ، ولا يؤكدها ويشعل أوارها غير
القروض والديون الربوية .

والآن فلنتصفح التاريخ ملهسين الحقائق فى عصر صدر
الاسلام ، حيث سارت التجارة فيه سيرها الطبيعى ، وانتشرت
أوسع انتشار ، كما ازدهرت المشاريع الاهلية الهامة ، وعمت الحدود
الشاسعة فى دول صدر الاسلام ، ابان عصورها الاولى ، مما جعل
هذه الدول فى طبيعة الدول العظمى المتسابقة فى سباق المدنية العالمية
ولكن مع كل هذا لن نجد أثرا لهذا النوع من التعامل الذى حرمة
الاسلام .

ان هذا النهريم حفيظة لا يتلاءم مع ظروف العالم الجديد الذى جاءت
به مدنية الغرب المادية ، ولكن النظام الامثل الذى وضعه الاسلام
نصب عينيه نظام عملى نجح تطبيقه عمليا (كما قلنا) قرونا عدة
فى صدر الاسلام ، فربح رموس الاموال التى لا تسير الاعمال الا بها
يختلف عن الديون العادية قليلا ، فهو فى الواقع حالة يشترك فيها
العمل ورأس المال . وهذه المشاركة غير محظورة ، فان النظام
الاجتماعى الاسلامى يقول : - ان رأس المال والعمل يجب ان يشتركا
معا فى الربح وفى الخسارة ، فان معنى دفع فائدة ثابتة هو ان رأس
المال يربح دائما ، حتى ولو كان العمل لا يؤدى الا الى الخسارة .

هذا ويعترض أحيانا بان اشتراك العمل ورأس المال فى الغنموفى
الغرم غير عملى اذ يحتاج دائما الى امسالك دفاتر ، بيد أن امسالك
الدفاتر ضرورة من ضرورات التجارة ، اذ الحسابات التجارية فضلا
عن ذلك - يجب أن يعنى بها لتقدير الضرائب ودفعها ، وان جميع
الشركات المساهمة التى تقوم بالتجارة على نطاق واسع تمسك دفاتر
وهذا النظام أنفع للصالح العام من نظام اضافة الفوائد الى رأس المال،

ذلك النظام الذى يكثر من شرور الرأسمالية ، وهو عين الظلم للعمل ، والقروض التى تعقدتها الحكومات أو الشركات لتنفيذ المشروعات الكبيرة ، كمد السكك الحديدية وحفر الترع وغيرها قد تتبع نفس الأسس .

وإذا ما قام نظام البنوك العام على أسس تعاونية يقرها نظام الاسلام الاجتماعى كان نعمة عظيمة للبشرية .

ولو فرضنا ان الدولة سنت تشريعا يلغى فوائد المال فى البنوك والشركات والمشروعات العامة والاستقراضات الشخصية ، فما الذى يقع حينئذ ؟

يقع أن أصحاب رؤوس الاموال لا يجدون أمامهم لتنمية أموالهم إلا طريقين عامين :-

١ - أن يستثمروها بأنفسهم فى الصناعة أو التجارة أو الزراعة .

٢ - أن يستثمروها بطريق التعاون فى شركات مساهمة تربح أسهما أو تخسر .

وكلا الطريقين يقرهما الاسلام ، ولا تخسر بهما الحياة الاقتصادية شيئا ، ولكن قد يخشى أن يحجم المولون عن ايداع أموالهم فى البنوك ، وهذه البنوك هى التى تمول المشروعات الضخمة فى الغالب .

وهذا خطر وهمى ، نراه لاننا لا نرى الا الطرق الاوربية فى استخدام المال ، فهناك أولا الميل الفطرى الى تنمية ائمال ، وهو لا يندموا الا باستقلاله على وجه من الوجوه ، وهذا الميل الفطرى ، ضمان لعدم حبس رأس المال ، فاذا كنا حريصين على أن نخلق مشروعات ضخمة تحقيقا لما يسمى بالانتاج الكبير ، ففي وسعنا أن

نسن تشريعات لبعض أنواع الصناعات الضخمة نحتّم فيها ألا يرخص باقامة مشروع منها برأسمال حده الأدنى كذا ٠٠٠ عندئذ تتجمع رؤوس الاموال بالمساهمة ، وتخضع لحساب الربح والخسارة ، فلا تبقى حاجة الى بنوك الاصدار ، فاذا ساءت البنوك الأخرى أن تربح فعليها أن تساهم بأموالها وأموال المودعين (بعلمهم ورضاهم) فى مشروعات استغلالية تخضع للربح والخسارة ، فالقوائد المضمونة ربا لا نيك فيه . ولن يمنع هذا تدفق رؤوس الاموال الاهلية والاجنبية لان معظم رؤوس الاموال لا يودع فى البنوك انما يستغل فى المشروعات . أما شركات التأمين ، فيمكن أن تصبح مؤسسات اسلامية ، بأن تصبح الاموال المودعة بها قابلة للربح والخسارة والنقص والزيادة ، فتشغل هى رؤوس الاموال المودعة بها فى مشروعات استغلالية تحت الربح والخسارة ، وتدفع لكل مؤمن فيها مبلغا يزيد على مادفعه أو ينقص ، وتخصم من المودعين مقدار ما خسره بحسب نسبة أموالهم ، وبذلك يصبح المؤمنون جماعة تعاونية ، يدفعون من مالهم كله للمكوب منهم عند نكبتة ، وينالون جميعا نوعا من الامان ينتفعون به عند الضرورة والحاجة ، ويطبق هذا على صناديق التوفير وما اليها ، فتستحيل جميعها مؤسسات تعاونية ، تستغل أموالها فى مشروعات منتجة قابلة للربح والخسارة ، وليس لها فائدة ثابتة . وبذلك ينجو نظامنا الاقصادى من وصمة الربا ، وتضطر جميع رؤوس الاموال للعمل المنتج طلبا للربح والنمو .

خاتمة

من هذا العرض - على اجماله - يتضح لنا بجلاء مدى اخفاق
الرأسمالية كنظام اقتصادى يعنى بحاجات مجتمع بأسره ، لا يرفع
طبقة على حساب أخرى .

كما يتضح أيضا مدى اخفاقه - على فرض صلاحيته - فى تكوين
الرأسمالى الصالح ، الذى يضجى بكل شئ فى سبيل تطبيقه ، وانما
كان نارا أججت ما فى النفوس من أنانية كاملة ، فتمت وبلت مسلحة
بنظم وقوانين تحميها من كل سوء ، فسيطرت الاحقاد على النفوس
وأصبح أمن الناس وهدوؤهم خوفا واضطرابا .

الامر الذى دعا بعض من استشعروا مرارة الحياة فى ظلال
الرأسمالية القائمة ، فقدموا للبشرية نظاما مضادا لهذا النظام ،
يبلغض كل شئ يعزى الى الرأسمالية ، وهذا بطبيعة الحال غلو
الثورات ، فكانت الشيوعية وما تولد عنها من افكار ، حادت عن
الجدادة - كما وضع لنا آتفا - فقد وقعت فى نفس الاخطاء التى
كادت تقضى على الرأسمالية .

لقد اتضح لنا أنها نفذت الرأسمالية فى كل نظمها ، ولكنها
لكى تقدم لنا نظاما آخر ، قدمته نظاما نظريا أكثر منه عمليا ،
وحيثما يسر لها أمر تطبيقه صدمت بالواقع الذى لم تعد له عدته
وحاولت التخلص من ذلك ، فلم تجد بدا من التقهقر الى الخلف ،
وحيث تقبع الرأسمالية ، لتستعير من نظمها فى سكون اللص .

اما ما يبدو فى كلا الجانبين من نهضة وتقدم ، فلا علاقة له بتلك
النظم الاقتصادية المتطرفة التى يدين بها كل منهما ، الا اذا جعلنا
الاقتصاد هدفا لذاته ، لا وسيلة لرفاهية الشعب واسعاده ، وانى
لهما ذلك فى ظلال هذا التطرف المادى الاعمى .

ان نظاما يجعل الحياة الاقتصادية - بشقيها الرأسمالى والشيوعى - أساسه ، ويبنى قواعد الخلق على أساسها ، ولا يقيم للعقيدة وزنا فى الحياة العامة ، مثل هذا النظام قاصر عن أن يمهد للانسانية سبيل سعادتها المنشودة .

ان هذا النظام لجدير أن يجبر على الانسانية ما تعانيه من ويلات ومحن فى هذه العصور الاخيرة ، جدير أن يجعل كل تفكير فى منع الحرب وتوطيد أركان السلام العالمى أمرا قليل الجدوى عديم الثمرات . فما دامت العلاقات الفردية والجماعية علاقات رغيف يؤكل وقرش ينفق وسلطنة تفرض فسيظل كل فرد يتحين الفرص للانقضاض على الآخر ، وستظل كل جماعة تترقب الفرص التى تتمكن فيها من انتزاع ما بيد الأخرى ، والتخلص من وجودها ، وسيظل كل منا ينظر الى الآخر على أنه خصمه لا على أنه أخوه ، وسيظل الأساس الخلقى الكمين فى النفس أتناها حيوانيا بعثا ، وان بقى كامنا حتى تظهر الحاجة ، وواقعنا فى العالم اليوم خير مصداق لذلك ، فالتنافس والنضال يسودان حضارة العصر يبدوان فى الجانب الرأسمالى (الفردى) وفى الجانب الشيوعى على السواء .

فى المذهب الفردى ينافس العامل العامل ، وينافس رب المال رب المال ، والعامل ورب المال فيه خصمان يتنافسان ، وأصحاب هذا المبدأ يعتقدون أن هذا التنافس والنضال يحملان للانسان سبل الخير والسعادة والتقدم .

والمذهب الشيوعى يرى فى نضال الطوائف نضالا يفنيها جميعا ، حتى يرد الأمر كله للعمال الامر الذى تحتّمه الطبيعة وتفرضه . وهكذا يفرض النظامان على الانسانية حياة مضطربة ، لا استقرار فيها ولا أمن ولا اطمئنان ، وكان انسان هذا العصر قد ارتد الى حياة الغاب والتوحش والتوجس ، السلام فيها حلم ، لا سبيل الى تحقيقه ، وأمنية معسولة ولكنها سراب كئوب .

بينما نجد الاسلام بنظرياته يقف في الوسط ، فلم تكن نظريته للاقتصاد بالنظرة العجلى الخاطفة ، ولا هي بالنظرة الشريرة الانانية وانما هي نظرة عليا من باري الكون وخالقه ، فكانت للمسفة عجزت عن مجازاتها عتول الفلاسفة ، واني لعقل المخنوق من العقل الخائق .

لقد كانت نظرة فاحصة مخصصة ، اشتملت على مقدمات لا تنتج الا سعادة المجتمع وخيره لم تحاب فئة على حساب أخرى ، فلم يؤدبه الخنق على الاغنياء الى درجة تجريدهم من حق سبق أن حباهم اياه ، ولم تصل رحمته بالفقراء الى درجة وضع الاشياء في غير موضعها وانما جاء نظريات علمية قائمة على أسس سليمة تعمل لصالح الجميع ومن أجل الجميع فكان نبراسا أضاء الطريق أمام طوائف الأمة المتعددة ، وأخذ بيد كل فريق فأسده الى الطريق الموصلة الى خيره وخير الجماعة ، بعد أن غرس في نفوسهم كل معاني الخير والسعادة « ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون »

لقد اتضح لنا من تلك النظرة العجلى التي ألقيناها على نظرية الاسلام الاقتصادية أنه النظام الفريد بحق ، الذي يستطيع أن يفود الأمة الى الرقي والسعادة « ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون »

كما اتضح بجلاء أنه وحدة متماسكة متكاملة ، يأخذ بعضها برقاب بعض ، فلا يمكن الأخذ ببعض وترك البعض الآخر على أذه النظرية الاسلامية ، وانما هو كل لا يتجزأ « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

وبعد . فهذه هي الحقائق العلمية – النظرية والتطبيقية – المجردة تؤكد أحقية الاسلام ونظامه الاقتصادي ، لأن يسود وتترف رايته في تلك الفترة العصيبة من أيامنا هذه « فيه شفاء للناس » وهدى ورحمة .

وبجانب هذه الحقائق العلمية تقف قوانين الطبيعة لترشحه لذلك المنصب الخطير فقد سادت الرأسمالية ، ولكن الشعوب أخذت تتحول عنها حين وقفت على حقيقتها وما يكمن في ثناياها ، وفي تلك اللحظة فتحت الشيوعية ذراعيها تتلقف تلك الجموع المتدفقة المتحمسة ضد الرأسمالية ، وعملت على ارضاء رغباتهم ، فكان قضاء عليها .

لقد كان اكتشاف الشعوب لسرابها الخادع أسرع من سافها
(الرأسمالية) :

يقول « وليم فولكنز » : - « ستختفى الرأسمالية واثيوعية ذات يوم ، وتبقى الانسانية » . بل ان الشيوعيين أنفسهم ليحسون هذا الاحساس ، يوضح ذلك موقفهم المريب وعداوتهم المتكررة للاسلام والمسلمين .

ان الشيوعية تعادى الاسلام معاداة الخوف من منافسته في تنظيم المجتمع على قواعده واحكامه ، وتعاديه معاداة الحاكم الروسي للمحكوم المطموع في ماله واستقلاله ، وتعاديه اخيرا معاداة الشعور بالخطر والافلاس على اثر اخفاق التجارب الماركسية واحدة بعد الاخرى خلال السنوات الاخيرة ، فقد اعترفت الدولة على كره بحق الملك والتوريث واعترفت بالفوارق بين الاجور واحوال المعيشة ، واعترفت بفصل الجنسين في معاهد التعليم واعترفت بالاسرة وموائيقها ، وبالوطنية وقوتها الفعالة في الدفاع عن الامة والارتفاع الى مقامها العليا .

ان الشيوعيين يشعرون اليوم بتقدم الاسلام وتقهر المادية الماركسية ، ويعتقدون تماما ان النزاع انقلب انما هو نزاع بين ما يسمونه «الايديولوجى الماركسى والايديولوجى الاسلامى» . اما الديمقراطية فلا محل لها في هذا النزاع ، لانها ليست ديننا ينازع الشيوعية في ميدانه ، انما هي دعوة سلبية فقط ، تمنع سوء الحكم، وتمنع الخجروت تمنع

القيود الجائرة في تقسيم الأعمال والارزاق، أما العمل الايجابي فلم يكن من مهام الديمقراطية في عصر من العصور ، ولهذا تجد الشيوعية نفسها وجها لوجه مع خصم قوى ليس من اليسير التخلّب عليه وهو الاسلام الذي لا ينازع أحد في كون التطبيق الايجابي من رسالته ، وفي هذا الزمن على الخصوص لانه زمن يتقدم فيه المسلمون ويتعلمون فيه كيف يطبقون الاصلاح الاجتماعى موفقا بين مطالب المادة ومطالب الروح ومقتضيات العلم الحديث - كما سبق توضيحه - يقول في ذلك (ول ديورانت) الأمريكى في كتابه قصة الحضارة : - « ويلوح ان الثغرة التي لا بد من وجودها بين النظريات المجردة والافعال الواقعية كانت أضيق في الاسلام منها في سائر الاديان » .

هذا النزاع الذي يؤمن به الشيوعيون ويعدون له العدة ، نزاع لا هوادة فيه ؛ فان الشيوعيين لا يبغضون بين أهم الشرق الاسيوى نفوذا روحيا أو فكريا أخطر عليهم من نفوذ الاسلام انها حرب حياة أو موت يعد لها الشيوعيون كل ما يستطيعونه من امكانيات، وليست هذه أول حرب ضد الاسلام ، لقد واجهها كثيرا وكثيرا جدا وقد عاش الاسلام وماتت هذه العداوات الكثيرة التي ناصبتة الحرب منذ مئات السنين وسيعيش الى أن يرث الله الارض ومن عاينها والشيوعية وغيرها في خبر كان .

وهكذا ، وبعد أن ذاق الناس مرارة ما في السوف من سلع ؛ وبعد أن تبين الغس من الثمين ، بدأت الانظار زائغة تبحث عن ماوى وملجأ يحميها ، ولكن الحقائق العلمية ، والقوانين الطبيعية تصرخ فيهم :- « أن الدور الآن هو دور المد الاسلامى » سنة الله في الدين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا » .

منبر الاسلام

مرآة الفكر الإسلامى

يحررها نخبة ممتازة من قادة الفكر
فى العالم العربى والإسلامى

ترقبوها :

مع غرة كل شهر عربى

تصدر

عن المجلس الاعلى للشئون الإسلامية

بوزارة الأوقاف



دار القاهرة للطباعة

